رِسَالةٌ في تأويلِ آيتينِ مُشْكِلَتَيْنِ

تأليف

أبي عبدِ الله محمد بْنِ أحمدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ تَغْلِبَ

بهجةِالدين الفِزْرَانيِّ الضّرير (ت**603**هـ)

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2016/11/5315)

الجباوي، بيان محمد
رسالة في تأويل آيتين مشكلتين/بيان محمد الجباوي - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع2016
( ) ص.
ر. ا. : (2016/11/5315)
الواصفات: /إسلامي/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-96-355-2

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

رِسَالةٌ في تأويلِ آيتينِ مُشْكِلَتَيْنِ

تأليف

أبي عبدِ الله محمد بْنِ أحمدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ تَغْلِبَ

بهجةِالدين الفِزْرَانيِّ الضّريرِ (ت603هـ)

دراسة وتحقيق

د. بيان محمد فتاح الجباوي

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق

الطبعة الأولى

2017م- 1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبهأجمعين، أما بعد:

فإنّ علوم العربية تعد وسيلة لفهم كلام الله تعالى وسُنّة نبيه ρ، وفي هذه الرسالة الصغيرة يجد القارئ بغيته في تحقيق تلكم الغاية، فقد قدّم الفِزْرانيّ مؤلف هذه الرسالة فوائد تطبيقية في النحو والبلاغة واللغة، وذكر لطائف وغرائب تستدعي المتلقي إلى التأمّل والتفكّر في أسرار كلام الله تعالى من خلال النظر في قوانين هذه اللغة والتأمّل في شواهدها السماعية، من هنا كانت رغبة الباحث في تحقيق (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) للشيخ أبي عبد الله الفِزْرانيّ (ت603هـ) ودراسته؛ لِما فيه من إسهام في خدمة كتاب الله وإثراء لمكتبة اللغة العربية. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قِسمين: تناول القسم الأول دراسةً عن المؤلف وعن رسالته، وهو على مبحثين، وقف المبحث الأول على دراسة المؤلف في ثمانية مطالب: عن اسمه وكنيته ونسبته، وصفاته ولقبه، وولادته، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته، ومصنفاته، وشعره. وتناول المبحث الثاني دراسة رسالة في تأويل آيتين مشكلتين في ستة مطالب: عن عنوان الرسالة، ونسبتها إلى المؤلف، وموضوع الرسالة، ومنهج الفزراني في رسالته، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ومنهج التحقيق، وصاحب ذلك وضع صور توضيحية بالنسخة المخطوطة، ثم خُتمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

أما القسم الثاني فتضمن تحقيق (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) الذي سار الباحث في تحقيقه على وفق أصول التحقيق المعروفة.

وبعد: فهذا جهدي، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي، والله ولي التوفيق.

القسم الأول

الدراسة (المؤلف ورسالته)

المبحث الأول

دراسة المؤلف

أولاً: اسمه وكنيته ونسبته:

هو أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب[1] الفِزْرَانيّ، ونِسبتُهُ إلى فِزْرَانْيَا، وبعضهم يقول: فِزْرِيْنْيَا[2]، لذلك ذكره بعضهم بالفِزْرِينيّ[3]، وفِزْرانيا إحدى قرى نهر المُلك[4] في بغداد[5].

وقد أورده الصفدي (ت764هـ) في كتابيه الوافي بالوفيات ونكت الهميان بلفظ (الفزاري)[6]، وهو سهوٌ وقع فيه الصفدي، ودليل ذلك أن الصفدي ذكر أنّ هذا الفِزاري كان يعرف بالبهجة، ثم ذكر أنّ البهجة من أعمال نهر الملك، وليس الأمر كذلك إنما قرية فِزْرَانيا أو فِزْرِينيا هي من أعمال نهر الملك، والبهجة لقبه الذي اشتهر به وليست نسبه.

وورد في النسخة المخطوطة لهذا الكتاب بلفظ (الفزاني)، وهاتان النسبتان فيهما تحريف، والصواب ما ثبّته تلميذه ابن الدُّبَيْثِيّ (ت637هـ) في كتابه (ذيل تاريخ مدينة السلام)، ويعزز ذلك ما ضبطه ابن نقطة (ت629هـ) في إكمال الإكمال[7] والمنذري

---

(1) صحّفه بعضهم وجعله (ثعلب). ينظر: نزهة الألباب في الألقاب: 135/1، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 1114/3، وإنباه الرواة: 53/3، وجعله بعضهم (أغلب). ينظر: المختصر المحتاج من تاريخ الحافظ: 11/15. وجعله آخرون (ثعلبة). ينظر: معجم البلدان: 260/4. والصواب ما ذكر ابن الدبيثي وصاحب التكملة لوفيات النقلة: 101/2 الذي قال: «وتَغْلِب: بفتح التاء ثالث الحروف [أي: الهجائية] وسكون الغين المعجمة وكسر اللام».

(2) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: 260/4: «وأكثر ما يتلفظ بها أهلها بغير الألف فيقولون: فزرينيا، كأنهم يميلون الألف فترجع ياء، ينسب إليها محمد بن أحمد بن هبة الله بن ثعلبة الفزراني يلقب بالبهجة...». وينظر: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان: 338/6، ومراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع: 1035/3.

(3) ينظر: إكمال الإكمال: 459/1، 581/4، والتكملة لوفيات النقلة: 100/2، وطبقات النحاة واللغويين: 59.

(4) نهر الملك: كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى يقال إنه يشتمل على ثلاثمئة وستين قرية على عدد أيام السنة، قيل: إن أول من حفره سليمان بن داود عليهما السلام، وقيل في حفره أقوال أخرى. ينظر: معجم البلدان: 324/5.

(5) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: 212/1، ومعجم البلدان: 260/4، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: 53/3.

(6) ينظر: الوافي بالوفيات: 57/2، ونكت الهميان في نكت العميان: 224.

(7) ينظر: إكمال الإكمال: 597/4-598، وذكر أيضًا أنه ثمة مَن يكتبه الفزريني.

(ت656هـ) في التكملة لوفيات النقلة[1] والعسقلاني (ت852هـ) في كتابه (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)[2]، وما ضبطه السيوطي (ت911هـ) في بغية الوعاة الذي قال: «بكسر الفاء ثم زاي ساكنة ثم راء...»[3]، بيدَ أنّ الوهم ورد في طبعة البغية هذه على الرغم من ضبط السيوطي لهذه اللفظة فورد سهوًا بلفظ (الفزاري).

ثانيًا: صفاته ولقبه:

ذكرت بعض المصادر التي ترجمت للفِزْرانيّ أنه كان ضريرًا[4]، وذكرت أيضًا أنه كان يلقب بالبهجة[5]، قال عنه تلميذه ابن الدُّبَيْثِي: «سمعنا منه وكتبنا عنه، ونِعمَ الشيخُ كان»[6]، وذكر الصَّفَدِي أنّ الناس قصدته في بيته للقراءة، ووصفه أيضًا بأنه كان كيّسًا نظيف الهيئة وقورًا[7]، وذكر المنذري أنه «منعوت بالبهجة»[8]، بيدَ أنّ هذه المصادر لم تذكر سبب تلقيبه بالبهجة، ولعلّه اختصار للقب (بهجة الدين)، وفي المخطوط الذي بين أيدينا ذكره الناسخ (الضياء المقدسي) (ت643هـ)وهو تلميذه بلقب (بهجة الدين)، وهو أمر شائع جدًّا في مؤلفات السلف، فهم يقولون: (الضياء المقدسي) يقصدون به (ضياء الدين)، وذكروا من تلاميذه أيضًا الكمال والفخر اختصارًا لـ (كمال الدين، وفخر الدين).

وقد ورد هذا اللقب محرّفًا عند القفطي (ت646هـ) في كتابه (إنباه الرواة) فثبّت بلفظ (المهجة)[9].

---

(1) ينظر: التكملة لوفيات النقلة: 101/2، وفيه: «والفِزْريني بكسر الفاء وسكون الزاي بعدها وراء مكسورة: نسبة إلى قرية تعرف بفزرينا من قرى نهر الملك، ويُقال فيه: فزراني أيضًا».

(2)قال العسقلاني: «الفوراني: أبو القاسم شيخ الشافعية؛ وجماعة. وبالكسر وزاي بدل الواو: محمد بن أحمد بن هبة الله بن ثعلب الفزراني المقرئ المعروف بالبهجة». تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 1114/3.

(3) بغية الوعاة: 48/1.

(4) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: 92/2، وإكمال الإكمال: 580/4، والتكملة لوفيات النقلة: 100/2، والوافي بالوفيات: 57/2، ونكت الهميان في نكت العميان: 224، وبغية الوعاة: 48/1.

(5) ينظر: إكمال الإكمال: 580/4، والتكملة لوفيات النقلة: 100/2.

(6) ذيل تاريخ مدينة السلام: 213/1.

(7) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: 213/1، 92/2، وإكمال الإكمال: 580/4، والوافي بالوفيات: 75/2، ونكت الهميان في نكت العميان: 224، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 1114/3، ونزهة الألباب في الألقاب: 135/1، وبغية الوعاة: 48/1.

(8) التكملة لوفيات النقلة: 101/2.

(9) ينظر: إنباه الرواة: 53/3.

ثالثًا: مولده:

وُلِدَ الفِزْرَانيّ سنة ثلاثين وخمس مئة (530هـ)، قال تلميذه ابن الدُّبَيْثيّ: «وسألت البهجةَ الفِزْرانيّ عن مولده، فقال: وُلِدتُ سنةَ ثلاثينَ وخمسِ مئة»[1].

رابعًا: شيوخه:

ذكر ابن الدُّبيثي أنّ الفِزْرَانيَّ كان مقرئًا عارفًا بالنحو[2]، وتتلمذ على ثلة من العلماء في النحو واللغة والقراءات والحديث، فكان حصيلةَ ذلك تنوعٌ في الثقافة، وقد وجدنا هذا التنوع حاضرًا في رسالته هذه على صغر حجمها، فنراه يحشد الأدلة من القرآن بقراءاته ومن الحديث الشريف ومن الشعر والنثر ما يراه كافيًا لإثبات حُجّته.

ومن العلماء الذين تتلمذ عليهم الفِزْرَانيّ[3]:

1. أبو الفضل محمد بن نَاصِر السَّلامي (ت550هـ)[4].
2. أبو الكرم المبارك بن الحسن بن الشَّهْرزوري (ت550هـ)[5].
3. أبو عبد الله محمد بن عبيد الله بن مخلد المعروف بابن الرُّطَبِيّ (ت551هـ)[6].
4. القاضي أبو العباس أحمد بن بَخْتِيار المَندائي (ت552هـ)[7].
5. أبو منصور مسعود بن عبد الواحد بن الحُصَين الشَّيْبانيّ البَغْدَادِيّ (ت555هـ)[8].
6. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخَشّاب (ت567هـ)[9]. نقل عنه الفِزْرَانيُّ في هذه الرسالة نصًّا، إذ قال: «ومن ذلك ما حكى لنا شيخنا الكامل عبد الله بن أحمد- رحمه الله- أنّ بعض العرب قيل له: ما هذه الزيادات التي في كلامكم؟ فقال مجيبًا: هذا شيءٌ نَطِرُّ به كلامَنا»[10].

---

(1) ذيل تاريخ مدينة السلام: 214/1، وينظر: إنباه الرواة: 53/3، وقلائد الجمان: 338/6.
(2) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: 212/1، وينظر: التكملة لوفيات النقلة: 101/2 وفيه أنه حدَّثَ وكان مقرئًا فاضلاً عارفًا بالنحو.
(3) ينظر في ذلك: ذيل تاريخ مدينة السلام: 212/1-213، وإكمال الإكمال: 580/4-581، والتكملة لوفيات النقلة: 101/2، وتاريخ الإسلام: 127/43.
(4) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 293/4-294، وسير أعلام النبلاء: 265/20-271.
(5) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 289/20-291، وغاية النهاية في طبقات القراء: 38/2-40.
(6) تنظر ترجمته في: إكمال الإكمال: 736/2.
(7) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 14/6.
(8) تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء: 296/2.
(9) صاحب المرتجل في شرح جمل الزجاجي. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 523/20-528، والأعلام: 67/4.
(10)تنظر الصفحات القادمة من التحقيق: (التوكيد وأنواعه).

خامسًا: تلاميذه:

لم يورد ابن الدُّبَيْثِيُّ أيَّ ذكرٍ لتلاميذ الفِزْرَانِيّ، بَيْدَ أنّهُ أثبتَ تَلَمَذَتَهُ على يديهِ بقوله: «سَمِعْنا منه، وكَتَبْنا عنه، ونِعْمَ الشيخُ كان»[1].

وأورد الذهبي (ت748هـ) أسماء من رووا عنه ومن أجاز لهم فقال: «روى عَنْهُ: أَبُو عَبْد الله الدُّبَيْثِيّ[2]، ... والضّياء المقدسيّ[3]. وأجاز للشيخ شمس الدّين [4]، وللكمال عَبْد الرحيم [5]، وللفخر ابن البخاريّ[6]»[7].

سادسًا: وفاته:

تُوفّيَ البهجةُ الفِزْرَانيّ يومَ الثلاثاء السابع والعشرين من شهر صَفَر سنة ثلاث وست مئة (603هـ)[8] وعمره ثلاث وسبعون سنة[9]، ودُفن بباب حرب[10] في مقابر الشهداء[11].

---

(1) ذيل تاريخ مدينة السلام: 213/1.
(2)هو أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن سعيد بن يحيى المعروف بابن الدُّبَيْثيّ (ت637هـ). تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 68/23فما بعدها، ووفيات الأعيان: 394/4-395.
(3) هو محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ)، وهو ناسخ هذه الرسالة. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 126/23 فما بعدها، وفوات الوفيات: 426/3 فما بعدها.
(4) هو الشيخ شمس الدين أبو العباس أحمد بن عبد الواحد المقدسي المعروف بالبخاري (ت623هـ)، وهو والد الفخر ابن البخاري الآتي ذكره وأخو الضياء المقدسي والكمال عبد الرحيم. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 298/22، وذيل طبقات الحنابلة: 353/3 فما بعدها.
(5) هو عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسي المعروف بالكمال (ت612هـ). تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: 106/44.
(6) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، وهو من المعمَّرين (575هـ -690هـ). ينظر: معجم الشيوخ الكبير: 13/2، وذيل طبقات الحنابلة: 241/4 فما بعدها.
(7) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 127/43.
(8) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: 214/1، وإكمال الإكمال: 581/4، وإنباه الرواة: 53/3، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي: 11/15، والوافي بالوفيات: 57/2، ونكت الهميان في نكت العميان: 224، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 1114/3، ونزهة الألباب في الألقاب: 135/1، وبغية الوعاة: 48/1.
(9) ينظر: المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي: 11/15.
(10) باب حرب: محلة ببغداد تجاور قبر أحمد بن حنبل وبشر الحافي. وتنسب هذه المحلة إلى حرب بن عبد الله البلخي ويعرف بالراوندي أحد قوّاد أبي جعفر المنصور، وكان يتولى شرطة بغداد. ينظر: معجم البلدان: 236/2-237.
(11) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: 214/1، وإنباه الرواة: 53/3، وقلائد الجمان: 338/6.

سابعًا: مصنفاته:

لم يذكر أصحاب التراجم مصنفات الفِزْرَانيّ سوى الإشارة التي ذكرها ابن قاضي شهبة (ت851هـ) بأنّ له مصنفات في علم العروض والموسيقى وأن له كتابًا ردّ فيه على الإمام أبي عثمان سعيد بن محمد السرقسطي الملقب بالحمار[1]، ولم أقف بعد البحث والتقصي على غير الرسالة التي بين أيدينا وهي تتناول تأويل قضايا مشكلة في القرآن الكريم، ويبدو أنه لم يكن مهتمًّا بالتصنيف بقدر ما كان مهتمًّا بالقراءة والإقراء، إذ قال عنه الصفدي: «وَكَانَ عَالما بالنحو والقراءات، انْقَطع فِي بَيته وقصده النَّاس للْقِرَاءَة»[2]، ولعل العمى كان أحد أسباب انقطاعه عن التصنيف والتأليف.

ثامنًا: شعره:

ذكر ابن الشعّار الموصلي للفزراني تسعة أبياتٍ من البحر المجتث، وهي قوله:

يـــــا هـــــاجِري أدلالا ... هَجَرْتَنـــــي أمْ مَـــــلالا
أمْ كاشِـــــحٌ أمْ عَـــــذولٌ ... أراكَ قَتلـــــي حـــــلالا
يـــا غُصْـــنَ بـــانٍ رَطيـــبٍ ... فـــاقَ الغصـــونَ اعتِـــدالا
ارفـــقْ بمُهجـــةٍ صَـــبٍّ ... أضـــحى يُحـــاكي الخِـــلالا
تَظُنُّـــهُ عنـــكَ ســـالٍ ... حاشـــاكَ هيهـــاتَ لا، لا
وكيـــفَ يَســـلوكَ صَـــبٌّ ... يَـــذوبُ فيـــكَ اشـــتعالا
ولـــو أطـــاقَ سُـــلُوًّا ... أبـــى هـــواهُ انتقـــالا
إيهًـــا علـــى طيـــبِ عـــيشٍ ... ألـــذَّ مـــا كـــانَ زالا
أنالَنـــا الـــدهرُ وصـــلاً ... ثُـــمّ اســـتردَّ النـــوالا[3]

(1) ينظر: طبقات النحاة واللغويين: 60 مع هامش التحقيق.
(2) الوافي بالوفيات: 57/2.
(3) قلائد الجمان: 338/6-339.

المبحث الثاني

دراسة الرسالة

أولاً: عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف:

لم يحدد الفزراني عنوانًا لهذه الرسالة، وكذلك فعل تلميذه الذي نسخها لنفسه الشيخ ضياء الدين المقدسي فلم يذكر إلا شيئًا يسيرًا فيه إشارة إلى محتوى هذه الرسالة، إذ ورد في صفحة العنوان ما يمكن قراءته بالعبارة الآتية: (فيه مسائل وشواهد أشكل عليها الشيخ الإمام أبو محمد بهجة الدين...)، ويلحظ قارئ هذه العبارة في صفحة العنوان أنّ الناسخ تردد في كتابة اللفظتين (شواهد وأشكل) فوضع إحداهما فوق الأخرى، ولعل هذا الأمر يفسح المجال للاجتهاد في وضع عنوان مناسب لهذه الرسالة، ويمكن عنونتها بـ (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين)، أو (رسالة في مطابقة ألفاظ القرآن الكريم لكلام العرب)، وكلا العنوانين يصلحان لوسم هذه الرسالة، بيدَ أنّ العنوان الأول أعم من الثاني؛ لاشتمال الرسالة على تأويل الآية (26) من سورة غافر، والآية (275) من سورة البقرة، وتضمّن ذا التأويل مسائل نحوية وبلاغية وصرفية ولغوية، وفيها نصّ الفزراني على قضية مطابقة ألفاظ القرآن الكريم لكلام العرب، لذا كان الأولى إثبات العنوان الأعم.

أما توثيق نسبة هذه الرسالة إلى الفزراني فلا يحتاج إلى مزيد جهدٍ لتأكيد هذه النسبة، إذ أورد الناسخ ضياء الدين المقدسي (تلميذ الفزراني) اسمه كاملاً في صفحة العنوان وفي الصفحة الأولى من الرسالة، وكذلك ذكر في الصفحة الأخيرة أنه تمت قراءة هذه الرسالة على شيخه الفزراني.

ثانيًا: موضوع الرسالة:

تشتمل هذه الرسالة على تأويل آيتين مشكلتين من القرآن الكريم أشكلتا على المؤلف فأراد أن يجيب على هذا الإشكال ويربط ذلك بما تعارفت عليه العرب وجعلته من مألوفها في شعرها ونثرها، وهو بهذا يسعى إلى كشف أسرار البيان القرآني من خلال تدبّره والتفكّر في دقائق معانيه وإنعام النظر في أسباب إعجازه.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنّ المسائل التي ناقشها في تأويل هاتين الآيتين إنما هي من المسائل التي يشترك فيها علما النحو والبلاغة، ألا وهي مسائل علم المعاني، فضلاً عن بعض الإشارات اللغوية اللطيفة التي ناقشها الفزراني في هذه الرسالة.

تناول الفزراني قوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ بوصفه الآية المشكلة الأولى، وأنّ وجه إشكالها يكمن في عود الضمير إلى غير مذكور، ثم استطرد المؤلف في شرح هذا الوجه من التأويل، فناقش أربع قضايا هي: (الإيجاز، والحذف، والالتفات، والتأكيد).

ثم تناول قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چبوصفه الآية المشكلة الثانية، وجعل وجه إشكالها متعلقًا بظاهرة القلب، واستطرد أيضًا في توجيهها وبيان أنواع القلب في اللسان العربي.

وقد أودع المؤلف في هذه المسائل قضايا مهمة في تفسير بعض آي الذكر الحكيم، وتوضيح أمور فقهية، وتوجيه حديث شريف، وإيضاح المشكل في أبيات شعرية، وهو في كل هذا يلمح أو يصرح بمطابقة النصوص القرآنية لما تعارفت عليه العرب في أساليبها.

ففي مسألة (عود الضمير إلى محذوف) احتجّ الفزراني بشواهد قرآنية وشعرية كقوله تعالى:چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □چ[1]، إذ جعل الهاء في (عُمُرِهِ) عائدة إلى معمَّرٍ آخر غير المعمّر المذكور؛ بدليل أنّ الشخص لا يُزادُ عُمُرُهُ ولا ينقص منه في آنٍ واحد، إذ لا يمكن أن تجتمع زيادة ونقصان في عُمُر شخصٍ واحد[2].

وكذلك احتجّ لسائر المسائل التي عالجها، فاحتجّ لمسألة الإجمال الذي يقتضي التفصيل (الإيجاز) بقوله تعالى: چ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ چ[3]، فأصل هذا النص مؤلف من كلامين، ولكن الإيجاز الذي اقتضاه النص قد جعله مجملاً، وتفصيله أو تقديره أنّ يهود المدينة قالوا للنبي ρ: (لن يدخل الجنةَ إلا يهوديّ)، ونصارى نجران قالوا له ρ: (لن يدخل الجنة إلا نصراني)، فجاء البيان القرآني بالإيجاز والاختصار فألغى القائلين[4].

ويذكر الفزراني أنّه قد يكون في الجملة حذف واحد أو حذفان، وما فيه حذف واحد قد يكون خاضعًا لقاعدة وقد يكون مفهومًا من السياق، فقوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ چ[5] يُفهم منه أنّ ثمة حذفًا مرادًا؛ لأن المرض وأذى الرأس لا يوجبان الفدية، بل الحكم الفقهي أن من كان مريضًا أو به أذى من رأسه فحلَقَ فعليه الفدية المذكورة، لذا كان التقدير: (فحلق) تقديرًا واجبًا مفهومًا من الحكم الفقهي[6].

وقد يقع في الجملة حذفان كقوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ[7]، وتقدير المحذوفين: (ولا تقولوا: هو ثالثُ ثلاثة)، فحذف (هو ثالث)[8].

---

(1) سورة فاطر: من الآية11.
(2) ينظر: قسم التحقيق: (الشواهد والأدلة على عود الضمير إلى غير مذكور).
(3) سورة البقرة: من الآية111.
(4) ينظر: قسم التحقيق: (إجمال يقتضي معنى التفصيل).
(5) سورة البقرة: من الآية 196.
(6) ينظر: قسم التحقيق: (أنواع الحذف وأماكنه).
(7) سورة النساء: من الآية171.
(8) ينظر: قسم التحقيق: (أنواع الحذف وأماكنه).

ويتكلم على التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي من دون الإشارة إلى المواضع الإعرابية التي تحدث عنها النحاة، فهو يسرد هذه الأقسام التي نصَّ عليها النحاة ويشير إلى المعنى الذي أفادته، فهو يذكر أنّ الشاعر يحتاج إلى المبالغة في تأكيد المعنى فيكرر اللفظ ليحصل له الغرض المنشود، كقول الشاعر:

ألا حَبّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ مِنْهُ الأذى[1]

ويذكر الفزراني أنّ الوجه البلاغي الذي أراده منشئ النص قد يقدَّم على الجانب النحوي والإعرابي، وهذا يتجلى في شرحه لقولهم: (أصبْتُ مرعًى ثَعْدْ مَعْدْ كأفْخاذِ نساءِ بني سَعْدْ)، فأورد سؤالاً مفاده: «لِمَ سَلَبَ هذه الألفاظ مستحقّها من الإعراب والتنوين؟» فأجاب بأنّ ذلك يحتمل وجهين: «... الآخَر: أنّه لـمّا رأى من المرعى ما أعجبه وملأ فؤادَهُ سرورًا آثَرَ أن يوصلَ المسرّةَ والفرحَ على صفة السرعة إلى قلوب مرسليه وهم أهلُهُ وبنو عمِّهِ، فلشدّةِ حرصِهِ على ملاحظة هذا المعنى حذف الإعراب والتنوين، وهذا لطيف كما تراه»[2].

ويقسّم القلب على ثلاثة أقسام، قسم صرفي، وقسم بلاغي، وقسم لغوي، بيدَ أنه لم يصرح بعنوانات هذه الأقسام، فعبّر عن القسم الصرفي (القلب المكانيّ) بأنه يكون في الكلمة الواحدة، فيتقدم بعض حروفها على بعض، نحو قول الشاعر: (لقد لقيت قريظةُ ما سآها)، أي: ساءها[3].

أما القلب البلاغي[4] فعبّر عنه الفزراني بأنه يكون في جملةِ كلامٍ وليس في الكلمة المفردة، فيكون مثلاً بقلب الإسناد، نحو قول الشاعر: (كأننا رعنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا)، وتقدير الكلام: (كأننا رعنُ قفٍّ يرفعُهُ الآلُ)، فنصب الآل وهو فاعل في الأصل، ورفع الضمير المستتر العائد إلى (الرعن)، وأصله أن يكون مفعولاً، فقلب الإسناد[5].

وأما القلب اللغوي فنحو: (عميق ومعيق، وجذب وجبذ...)، وذكر أن فيه خلافًا بين البصريين والكوفيين، فذكر أنّ الكوفيين يجعلونه من باب القلب، أما البصريون فيجعلونه من باب اللغات[6].

---

(1) ينظر: قسم التحقيق: (التوكيد وأنواعه).
(2)قسم التحقيق من هذه الرسالة: (التوكيد وأنواعه).
(3) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).
(4) عرّف السعد التفتازاني القلب بقوله: «وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه». المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: 297.
(5) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).
(6) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).

وخلاصة القول في موضوع هذه الرسالة أنّ الفزراني حاول أن يأتي بلطائف وغرائب بلاغية من (علم المعاني) وأخرى لغوية وقف عليها في القرآن الكريم وفي كلام العرب، ونبّه على الإشكال فيها ووجهه بعدة توجيهات، وهذه اللطائف إنما يكشف اللثام عنها المتدبر والمتفكر في نصوص القرآن الكريم التي جاءت على وفق كلام العرب ومتعارفهم.

ثالثًا: منهج الفِزْرانيّ في رسالته:

لم يسر الفِزْرانيُّ على منهج ثابتٍ في مجمل هذه الرسالة نظرًا لصغرها ولكونها موضوعة لبحث مواطن الإشكال في بعض النصوص القرآنية المشكلة وتأويلها وبيان اللطائف والغرائب البلاغية واللغوية فيها من غير تقسيم ولا عنونة، لذلك كان يستطرد في الاستشهادات والتوجيهات ثم يقول: «وهذا شيءٌ عَرَض فلْنَعُدْ إلى ما كُنّا فيه»[1]، ويقول في موضع آخر: «وهذا شيءٌ عَرَض ولم يكن الغرَض، وقد قلنا فيه ما حضر، فلْنَصرِف عِنَانَ القول إلى ما به بدأْنا من مطابقة ألفاظ القرآن المجيد لكلام العرب»[2].

ولكنّ منهجه يأخذ منحًى آخر في بعض الأمور، وتتحدّد ملامحه بما يأتي:

1. حدّد مواضع الإشكال في مسائله، ووضع بعدها تأويل المشكل من خلال الاستعانة بالشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والنثرية.
2. رتّب الشواهد ترتيبًا منهجيًّا يكاد يكون ثابتًا، فيستشهد للمسألة أولاً بالقرآن الكريم، ثم يتبعه بنصوص السنة النبوية الشريفة للاستشهاد بها- إن وجد للمسألة شاهدًا يسعفه- ثم يستشهد بكلام العرب، فمضى بهذه الطريقة في هذه الرسالة[3]، بيدَ أنّه خالف هذا المنهج في أثناء كلامه على (التوكيد وأنواعه) فلم يذكر نصوصًا قرآنية ولا شواهد من السنة النبوية الشريفة.
3. وجّه المسألة المشكلة بتوجيهاتٍ عديدة وأوّلها بتأويلاتٍ مختلفة.
4. عُني بشرح الألفاظ الغريبة الواردة في بعض شواهده، كالخُرسة والحِتْر[4]، والثَّعْد والمَعْد[5].
5. حرص على ذكر لطائف أسرار النصوص العربية ودقائق الإشارات وغريب المعاني وعدم الاكتفاء بالمعنى الظاهري[6].
6. أشار في بعض المواضع إلى قضايا تتعلق بالدراسات العروضية كإقامة الوزن

---

(1)قسم التحقيق من هذه الرسالة: (من لطائف الوقف).
(2)قسم التحقيق: (من لطائف الوقف).
(3) ينظر: قسم التحقيق: (الحذف وأماكنه) على سبيل المثال.
(4) ينظر: قسم التحقيق: (الشواهد والأدلة على عود الضمير إلى غير المذكور).
(5) ينظر: قسم التحقيق: (التوكيد وأنواعه).
(6) ينظر: قسم التحقيق: (من لطائف الوقف).

وتسمية البحر الشعري[1].

7. سعى في كثير من المواطن إلى بيان مقاصد الأساليب العربية وأغراضها[2].

رابعًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

للرسالة نسخةٌ وحيدة بحسب علمنا، وهي نسخة مصوّرة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (223828).

تمتاز هذه النسخة بأنّها مكتوبة بخطّ أحد تلامذة المؤلف (ضياء الدين المقدسي ت643هـ) ومقروءة على المؤلف، أي إنها كُتبت في حياته، إذ ورد في الصفحة الأخيرة من المخطوط: «كتبَهُ لنفسه محمد بن عبد الواحد المقدسي، بلغت قراءة على مُسِيمِنا بهجة الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الفزاني النحوي. والحمدُ لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»، فضلاً عن ذلك عُرف الضياء المقدسي باهتمامه بكتابة المؤلفات بخطه[3]، وجعل هذه النسخة وقفًا له كما ورد في صفحة العنوان، ومن هنا تكتسب هذه النسخة نفاستها وقيمتها، وهي نسخة جيّدة كُتبت بخطّ النسخ، وهو واضح ومقروء إلا في بعض المواضع، والشواهد المنثورة في الرسالة مضبوطة ضبطًا جيّدًا.

تقع هذه النسخة في (10) عشر ورقات في ضمن مجموع، تبدأ بالرقم (106) وتنتهي بالرقم (117)، تتألف كل ورقة من صفحتين (وجه وظهر)، ويبلغ معدل سطور الصفحة الواحدة (18) ثمانيةَ عشرَ سطرًا.

بدأ الرسالة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم ولا قوة إلا بالله، قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب الفِزْراني النحوي: بتوفيقِكَ اللهمّ نلزمُ الجَدَد الواضح، والسَّنَن القاصد، والمنار المنير، والصراط المستقيم... قوله عزّ وجلّ: چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پچ[4]»، وخُتم بقوله: «فأمّا قولُهُم: (عَمِيْق ومَعيق)... وأمّا البصريون فيجعلونها لغتين، وليس هذا موضع الانتصار لأحد القولين، والله أعلم».

خامسًا: منهج التحقيق:

1. نَسْخُ الأصل وكتابته على طريقة الإملاء المعاصر مع الإشارة إلى بعض المخالفات للطريقة الإملائية المعتمدة في وقتنا هذا.
2. تصحيح بعض الكلمات التي سها الناسخ في كتابتها نحوًا أو إملاءً والإشارة إلى ذلك في هامش التحقيق.

---

(1) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).

(2) ينظر: قسم التحقيق: (من لطائف الوقف، والتوكيد وأنواعه، والقلب وأنواعه).

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء: 129/23.

(4)سورة غافر: من الآية26.

3. تخريج شواهد الحديث الشريف من مظانه المعتمدة في هذا الميدان.
4. تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء، فإن لم يكن لهم ديوان مطبوع كان التخريج من المصادر اللغوية والأدبية المعتبرة، مع ذكر بحور الشواهد في هامش التخريج.
5. رسم الآيات القرآنية الكريمة بالرسم العثماني ووضعها بين أقواس مزهّرة.
6. حَصْر شواهد الحديث بين قوسين هلاليتين ( ).
7. ضَبْط المشكل من النص، وشرح الألفاظ الغريبة، ووضع علامات الترقيم لتسهيل قراءة النص.
8. التعليق على كلام الفزراني ومناقشته إن اقتضت الحاجة إلى ذلك.
9. وضع ترجمة موجزة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في المتن كالعلماء والشعراء.
10. وضع عنوانات للموضوعات المختلفة بخط غامق وحصرها بين معقوفتين من غير الإشارة إلى زيادتها في الهامش.
11. وضع أرقام لوحات النسخة الأصل في أثناء الكلام تبدأ بالرقم (1) وتنتهي بالرقم (10)، مع الإشارة إلى الوجه بـ (و) وإلى الظهر بـ (ظ).
12. تقديم دراسة عن (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) وصاحبها (الفزراني).
13. وضع صور من بدايات نسخة الكتاب الخطّيّة وخواتيمها.
14. صنع فهارس عامّة تشمل ما ورد في المتن من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية وما ورد فيه من أعلام وأمم وجماعات وقبائل وكتب، وختم بفهرس للمحتويات.

صور توضيحية بالنسخة المخطوطة

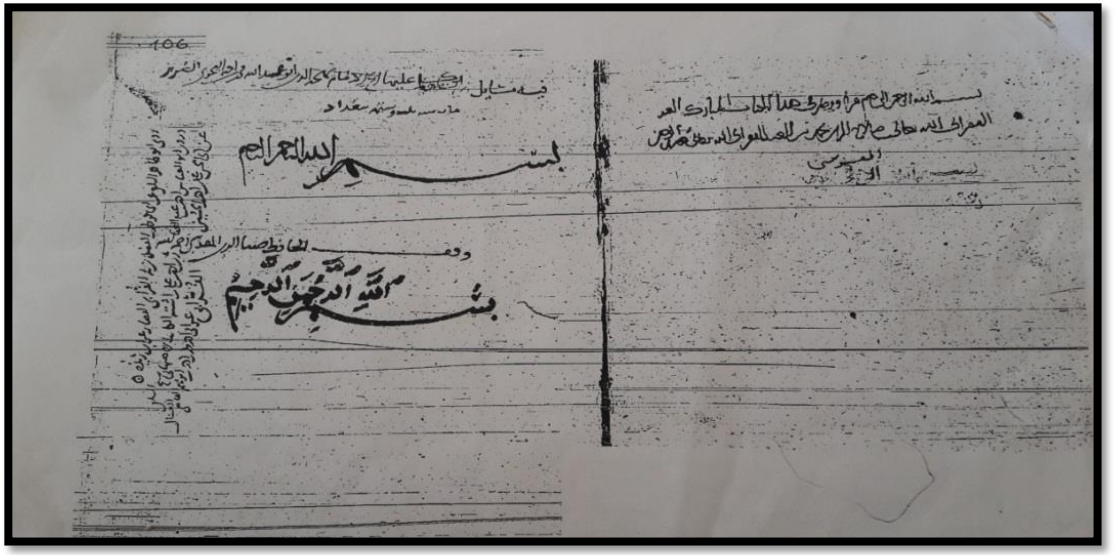

لوحة العنوان

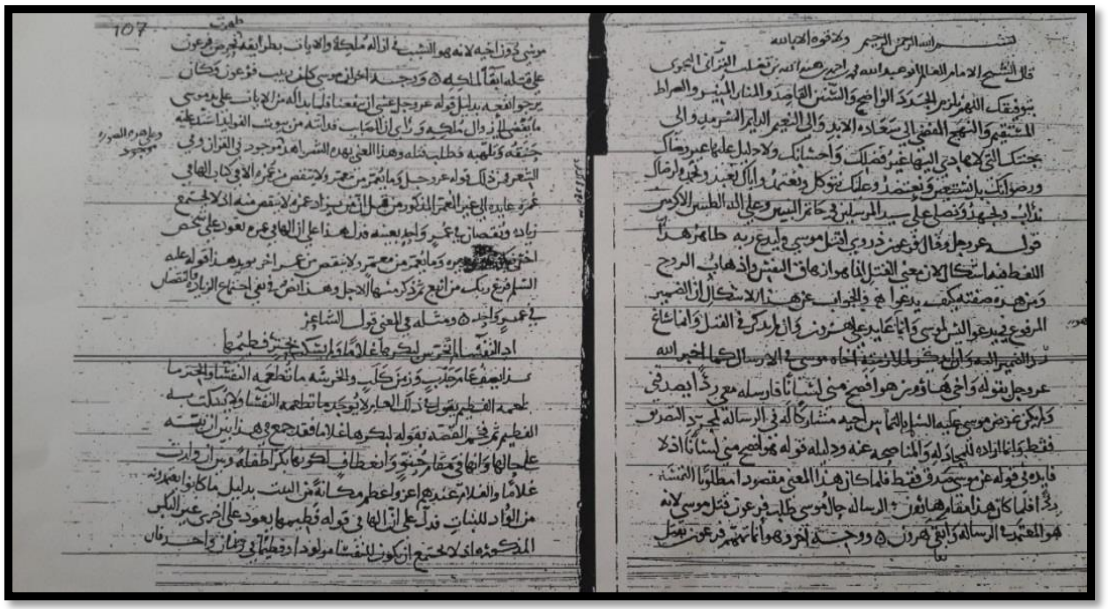

اللوحة الأولى

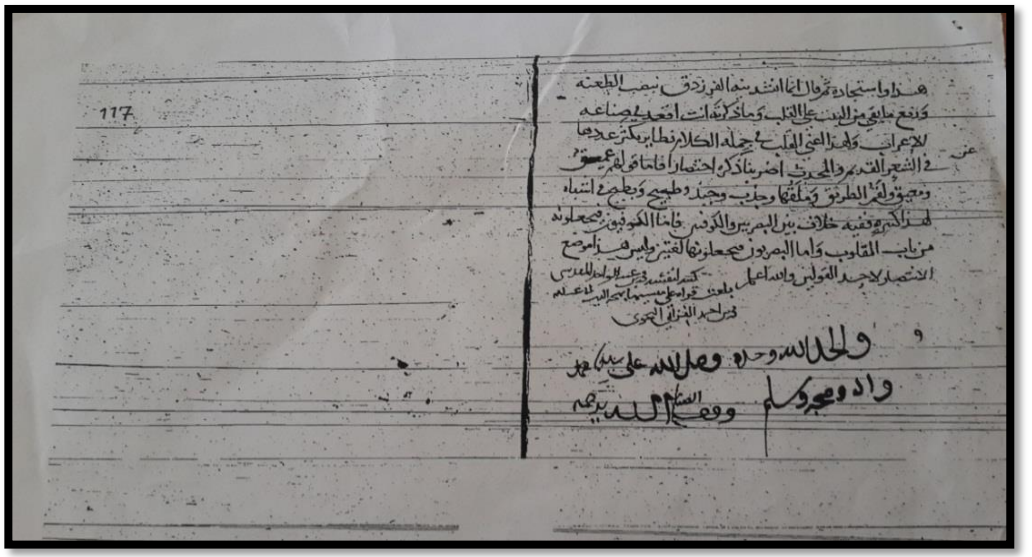

اللوحة الأخيرة

الخاتمة والتوصيات

1. كشفت الدراسة عن مضمون هذه الرسالة وأنها عُنيت بتأويل آيتين قرآنيتين مشكلتين وتوجيههما.
2. اعتمدت الدراسة والتحقيق على مظانّ متنوعة ككتب التفسير والنحو والبلاغة والصرف واللغة والمعجمات.
3. قدّمت الدراسة ترجمةً عن أبي عبد الله الفزراني مؤلف هذه الرسالة من المظان المعتمدة في ميدان الترجمة، وبيّنت أنّ له اهتمامات بالنحو والقراءات ورواية الحديث.
4. ذكرت الدراسة ملامح منهج الفزراني في رسالته.
5. أوضحت الدراسة اعتماد الفزراني على تأويل الآية المشكلة بعرضها على الشواهد الفصيحة قرآنيةً كانت أم حديثية أم شعرية أم نثرية، وبرّزت تأكيده مطابقة ألفاظ القرآن لما تعارفت عليه العرب في منظومها ومنثورها.
6. بيّنت الدراسة أنّ الفزراني لم يثبت عنوانًا صريحًا للرسالة، مما أعطى للباحث حرية في اختيار عنوانٍ مناسب يطابق مضمونها.
7. وثقت الدراسة نسبة الرسالة إلى الفزراني، وأنّ هذه الرسالة هي الأثر الوحيد الباقي لعالمٍ من علماء اللغة والتأويل، شاهدًا على سعة علمه، ناطقًا بأصالة فكره، وهو على صغره جَمُّ الفوائد، وأعظم فوائده أنّه يجلّي أهمية معرفة سنن العرب في كلامها في فهم كلام الله تعالى، ودفع ما يُشكِلُ منه على طلبة العلم وغيرهم.
8. فصّلت الدراسة القول في موضوع الرسالة، ونبّهت على اهتمام المؤلف بتطبيق بعض مفردات علم المعاني في تأويل مشكل النصوص العربية، فذكر موضوع الحذف والالتفات والتوكيد والإجمال الذي يقتضي معنى التفصيل (الإيجاز)، فضلاً عن موضوعات أخرى نحوية وصرفية ولغوية.
9. أشارت الدراسة إلى وقوف الباحث على نسخة نفيسة بخط تلميذ الفزراني وهو الحافظ ضياء الدين المقدسي، ولم يقف على غيرها.

وتوصي الدراسة بالاهتمام بقضايا تطبيقية في تفسير كلام الله تعالى وتوجيه النصوص العربية الفصيحة وعدم الاكتفاء بالأمثلة الصناعية وبالتنظير الفلسفي المجرد، وذلك بالاستعانة بكلام علمائنا الأفذاذ الذين وقفوا على أسرار هذه اللغة الخالدة، ولعل المكتبة العربية تزخر بالمصادر الكثيرة المطبوعة والمخطوطة التي تعين الباحثين في الوصول إلى هذه الغاية، ومن هنا تدعو هذه الدراسة الباحثين بتحقيق المزيد من المخطوطات المختصة بهذا الميدان. والله من وراء القصد.

القسم الثاني

نص رسالة في تأويل آيتين مشكلتين محققًا

[مقدّمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا قوة إلا بالله

قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب الفِزْراني[1] النحوي: بتوفيقِكَ اللهمّ نلزمُ الجَدَد[2] الواضح، والسَّنَن[3] القاصد، والمنار المنير، والصراط المستقيم، والنهج المفضي إلى سعادة الأبد، وإلى النعيم الدائم السرمد، وإلى جَنَّتك التي لا هاديَ إليها غيرُ فضلِكَ وإحسانِك، ولا دليلَ عليها غيرُ رضاكَ ورِضوانِك، بك نستعينُ ونعتضد، وعليك نتوكّل ونعتمد، وإيّاكَ نعبُدُ ونَحمَد، ولِرضاكَ ندأَبُ ونَجْهَد، ونُصَلّي على سيد المرسلين محمّدٍ خاتمِ النبيّين، وعلى آلهِ الطيّبين الأكرمين.

(1) في الأصل: (الفزاني)، وفَزّان: ولاية واسعة بين الفيوم وطرابلس الغرب، قيل: سميت باسم فَزّان بن حام بن نوح عليه السلام، ومدينتها زويلة السودان والغالب على ألوان أهلها السواد. ينظر: معجم البلدان: 260/4. والصواب ما أثبتّه؛ لأنّه منسوب إلى فزرانيا وليس إلى فزان كما أثبتُّ ذلك في الدراسة.

(2) الجَدَد: الأرض المستوية أو الصلبة. ينظر: اللسان: (جدد).

(3) السَّنَن: الطريقة. ينظر: الصحاح: (سنن).

[تأويل الآية المشكلة الأولى]

قوله عزّ وجلّ: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗﭼ[1]، ظاهرُ هذا اللفظ فيه إشكال؛ لأنّ معنى (القتل) إذا هو إزهاقُ النفسِ وإذهابُ الروح، ومَن هذه صفتُهُ كيف يدعو[2]؟!

والجواب عن هذا الإشكال: أنّ الضميرَ المرفوعَ في (يدعو) ليس لـ (موسى)[3]، وإنّما عائدٌ على (هارون) وإنْ لم يُذكَر في القتل، وإنما ساغ عود[4] الضمير إليه وإنْ لم يُذكر؛ لملازمتهِ أخاه موسى في الإرسال كما أخبر الله- عز وجل- بقوله:ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟﭼ[5]، ولم يكن غرض موسى υ التماسَ أخيه مشاركًا له في الرسالة لمجرّد التصديق فقط، وإنّما أراده للمجادلة والمنافحة[6] عنه، ودليلُه قوله: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ، إذ لا فائدةَ في قوله عن موسى: (صَدَقَ) فقط[7]، فلمّا كان هذا المعنى مقصودًا مطلوبًا التمسَهُ رِدْءًا، فلمّا كان هذا مقام هارون، والرسالةُ[8] حالُ موسى طَلَبَ فرعون قَتْلَ موسى؛ لأنّه هو المعتمَدُ في الرسالة وأبقى هارون.

ووجهٌ آخر: وهو أنّما تَهَمَّمَ فرعونُ بقتلِ /1و/ موسى دون أخيه؛ لأنّه هو السبب في إزالة مُلْكِه، والآياتِ بطرائقه ظهرت، فحرص فرعونُ على قتلِهِ إبقاءً لمُلكِه.

ووجهٌ آخر: أنّ موسى كان رَبيبَ فرعون وكان يرجو نَفْعَه، بدليل قوله عز وجل:ﭽ ﮑ ﮒ ﮓﭼ[9]، فلمّا بدا له من الآيات على يد موسى ما يُفضي إلى زوالِ ملكه، ورأى أنّ المصائبَ قد أتَتْهُ من بُيُوتِ الفوائد[10] اشتَدَّ عليه حَنَقُه فطلب

(1) سورة غافر: من الآية 26.

(2) في الأصل: (يدعوا).

(3) لم أجد بين المفسرين مَن قال بهذا القول. وهو توجيهٌ غريبٌ ومُلبِس.

(4) (عود) مطموسة في الأصل.

(5) سورة القصص: من الآية 34.

(6) في الأصل: (المناصحة).

(7) هذا ليس مسوّغًا كافيًا لإعادة الضمير إلى محذوف وجَعْل النصّ القرآني مبهمًا بهذه الصورة، فالتكلّف فيه ظاهر، إذ الأصل في الضمير عودُهُ على أقرب مذكور، وفي الآية الكريمة لا يوجد سوى مذكور واحد وهو سيدنا موسى υ ولا يجوز العدول عنه إلى هذا التأويل البعيد. ينظر: معترك الأقران: 465/3.

أمّا توجيه قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗﭼ، فقد ذهب المفسّرون إلى أن فرعون قال ذلك على سبيل الاستهزاء، يعني: أنّي أقتُلُهُ فليقل لربه حتى يمنعه مني إنْ كان قادرًا على ذلك. ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 9/4، والتفسير الكبير: 507/27، وفتح القدير: 560/4. من أجل ذلك انتفى الإشكال الذي ذكره المؤلف والله أعلم.

(8) في الأصل: (الرسالة). والواو زيادة يقتضيها السياق.

(9) سورة القصص: من الآية9.

(10) (بيوت الفوائد) إشارة إلى قوله: (عسى أن ينفعنا).

قتْلَه[1].

(1) هذه الأوجه المذكورة تؤكد أنّ فرعون في مقامِ تَحَدٍّ مع النبي موسى υ، وهذا التحدّي بطبيعة الحال قائم مع ربّ موسى υ أيضًا؛ لأنّ فرعون زعم في المقابل أنّه الربُّ الأعلى. وهذا يدفعنا إلى القول بصحّة ما ذكره المفسرون من أنّ الداعي المقصود في الآية الكريمة هو موسى υ وليس هارون υ.

[الشواهد والأدلة على عود الضمير إلى غير مذكور]

وهذا المعنى بهذه الشواهد وعلى هذه الصورة موجودٌ في القرآن وفي الشعر، فمن ذلك قولُهُ تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □چ[1]، الهاء في (عُمُرِهِ) عائدة إلى غير المعمَّر المذكور، مِن قِبَلِ أنّ مَن يُزادُ عُمُرُهُ لا يُنقَصُ منه، إذ لا تجتمعُ زيادةٌ ونقصانٌ في عُمُرٍ واحدٍ بعينه، فدلَّ هذا على أنّ الهاء في (عمره) تعود على شخصٍ آخر، فيكون تقديره: وما يُعمَّرُ مِن معمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِ آخرَ[2]، يؤيّد هذا قوله υ: (فرغ ربُّكَ مِن أربع)[3]، ثم ذَكَرَ منها (الأجَل)، وهذا نصٌّ في نفْيِ اجتماع الزيادة والنقصان في عُمُرٍ واحد.

ومِثْلُهُ في المعنى قول الشاعر:

إذا النُّفَسَاءُ لَم تُخَرَّسْ لبِكْرِها[4] غُلامًا ولم يُسكَتْ بِحِثْرٍ فَطِيْمُها[5]

هذا يَصِفُ عامَ جَدْبٍ وزَمَن كَلَبٍ، والخُرْسَةُ: ما تُطْعَمُهُ النُّفَساء[6]، والحِثْرُ: ما يُطعَمُهُ الفَطيم[7]. يقول[8]: في ذلك العام لا يوجَدُ ما تُطعَمُهُ النُّفَساء ولا يُسكَتُ به الفطيم، ثم فَخَّمَ القصّةَ بقوله: (لِبكرِها غلامًا)، فقد جمع في هذا بين أنْ نبَّهَ على حالِها

---

(1) سورة فاطر: من الآية11.

(2) وإنّما حَسُنَ ذلك لأنّ صاحبَ الضمير لو أُظهِرَ لظهر بلفظ الأول، وهو مثل قولِهم: (عندي ثوبٌ ونِصفُهُ)، أي: ونصفُ ثوبٍ آخر. ينظر: جامع البيان: 448/20، والبرهان في علوم القرآن: 28/4، والإتقان في علوم القرآن: 335/2. والصواب في ذلك أنّ الضمير لم يعُدْ على معمَّرٍ آخر، وإنّما هو عائد إلى المذكور، والمعنى: وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِ ذلك المُعَمَّر؛ لأنّ لفظة (معمَّر) نكرة، وهي تدلُّ على العموم، فَصَحَّ أنْ تشملَ الزيادةَ والنقصانَ في العمر والله أعلم. قال الشوكاني في قَطْرِ الوليّ: 489-490: «هذا معنى النّظم القرآني الذي لا يحتمل غيره، وما عداه فهو إرجاعٌ للضميرِ إلى غيرِ ما هو المَرجِع، وذلك لا وجودَ له في النظم... والصيغةُ عامّة بما فيها من النفي الدالّ على العموم المتوجّهِ إلى النكرة المنفية المؤكَّدِ نفيُها بـ (مِن). وكذلك النفيُ الآخر بلفظ (لا)، المتوجّه إلى نفيِ النقص من عُمُرِ ذلك المعمَّر. وهذا ظاهرٌ لا يَخفى، ومحاولةُ تخصيصهِ، أو إرجاعُ ضميرهِ إلى غيرِ مَن هُوَ له تعسُّفٌ وتلاعبٌ بكتابِ الله ورَدُّهُ بلا حُجّةٍ نيّرة إلى ما يُطابقُ هوى الأنفس». وينظر: معترك الأقران: 411/2.

(3)ورد الحديث بلفظ (فرغَ اللهُ من أربعٍ: خَلْقٍ وخُلُقٍ ورِزْقٍ وأَجَلٍ). ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: 207/23، واللامع الصبيح: 497/2، وعمدة القاري: 295/3، وكنز العمال: 117/1.

(4) في شرح أشعار الهذليين: (ببكرها).

(5) البيت من الطويل، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين: 327/1، وتهذيب اللغة: (حتر)، ولسان العرب: (حتر)، وتاج العروس: (حتر).

(6) ينظر: الصحاح: (خرس).

(7) الحتر في البيت: الشيء القليل. ينظر: المصدر نفسه: (خرس).

(8) أي: الشاعر.

وأنّها في مقامِ حُنُوٍّ وانعطافٍ لكونها بِكرًا طفلةً، وبين أن وَلَدَتْ غلامًا، والغلامُ عندهم أعزُّ وأعظمُ مكانةً من البنت، بدليل ما كانوا يتعمّدونه من الوأْدِ للبنات[1]؛ فدلَّ ذلك على أنّ الهاء في قوله: (فطيمها) يعود على أخرى غير البِكر المذكورة، إذ لا يجتمع أن يكون للنُّفَساء مولودٌ أو فطيم[2] في زمان واحد.

فإنْ/1ظ/ قيلَ: يَحتملُ أن تكون مُرضِعَة وهي حامل، ويسمّى اللبن: الغَيْل[3]. قلنا: هذا فاسدٌ بقول الشاعر، فقد نصَّ أنّها بِكر، والبِكْرُ: التي لم تُرضِع قبل ولدِها الأول شيئًا، فوَلَدُها بِكْرٌ وهي بِكْرٌ وأبوهُ بِكر[4]. قال الشاعر:

يا بِكْرَ بِكْرَيْنِ ويا خِلْبَ الكَبِدْ أصبحتَ مِنّي كَذِراعٍ في عَضُدْ[5]

ومنه[6] قول الآخر:

نحنُ صَبَحْنا عامرًا في دارِها خيلاً تَعَادى طَرَفَيْ نَهارِها

عشيَّةَ الهلالِ أو سِرارها[7]

لا يجوز أن يكون الضمير في (سرارها) عائدًا إلى (ليلة الهلال)؛ لِما بينهما من البُعد، إذ الهلال من أولِ ليلةٍ في الشهر إلى الثالثة، و(السِّرار) في آخر الشهر، وقد يستسرُّ القمر ليلةً أو ليلتين[8]، وذا كما تراهُ بَوْنٌ بعيد، فقد دلَّ ما ذكرناه أنّ الهاء في

---

(1) ذكر ابن بَرّي أنّ (غلامًا) في البيت منصوب على التمييز، وهو بيانٌ للبِكر، فقد يكون البِكْرُ غلامًا أو جارية، فإذا كان هذا البِكرُ غلامًا كانت أمّه في النفوس آثر وبالعنايةِ آكَد، فإذا لم تجِدْ ما تُطعَمُهُ هي ولا ما يُسكتُ طفلها كان ذلك أدلَّ على الأزمة والجدب. ينظر: التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح: 269/2.

(2) في الأصل: (مولودًا أو فطيمًا).

(3) ينظر: الصحاح: (غيل).

(4) ينظر: إكمال الأعلام بتثليث الكلام: 72/1. قال ابن مالك:والبِكْرُ: «الشابّ الذي لم ينكِح، والشابّةُ التي لم تُنكَح، والبقرة التي لم تَحمِل، وأوّلُ ولدِ الوالِدينِ من الناسِ والإبِلِ، وكلا والِدَيِ أولِ ولد، والنار التي لم تقبس من نار، والحاجة التي لم تُسبَق بغيرها، وأول كلِّ أمر». ويُقال: أشدُّ الرجالِ بِكْرٌ ابنُ بِكرَيْنِ. ينظر: تهذيب اللغة: 127/10.

(5) البيت من الرجز وهو للكميت الأسدي في ديوانه: 110.

(6) أي: ومن شواهد عود الضمير على غير مذكور.

(7) البيت من الرجز وهو بلا عزوٍ في: تهذيب اللغة: (سر)، والمحكم والمحيط الأعظم: (سرر)، ولسان العرب: (سرر).

(8) ينظر: مقاييس اللغة: 67/3، وفيه: «ومن ذلك السِّرارُ، والسِّرار وهو ليلةَ يستسرُّ الهلالُ، فربّما كان ليلةً، وربّما كان ليلتينِ إذا تمَّ الشهر».

(سرارها) راجعة إلى (ليلة) محذوفة؛ لدلالة الحال عليها، وإنما شاع هذا ومُثُلُهُ لوقوع الشركة في تناول الليل للكلّ، إذ كان جنسًا واحدًا[1].

ومنه قول الآخر:

ووجـــــهٍ مشـــــرقِ النَّحْـــــرِ كـــــأنْ ثَديَيْـــــهِ حُقّـــــانِ[2]

الهاء عائدة إلى صاحب الوجه وإنْ لم يُذكَر، إذ ليس في البيت ما يجوز أن تعود إليه.

وقول الآخر:

ومُـــرَّةُ يَحْمـــيهِم إذا مـــا تَبَـــدَّدوا ويَطْعَـــنُهُم شَـــزْرًا فأبرحْـــتَ فارســـا[3]

فالمحميُّ غيرُ المطعون[4]، وهذا كمسألتنا فتأمّلْهُ تجدْهُ كما ذكرنا؛ لدلالة الحال عليها.

---

(1) ذكر المؤلف أنّ الهاء عائدة إلى (ليلة) محذوفة. والصواب أنّها عائدة إلى (عشيّة)؛ لأنّ الشاعر لم يذكر لفظ (الليلة)، اللهمَّ إلّا إنْ كان يريد الحَمل على معناها. والشاعر أضاف (السرار) إلى (العشية) لاعتقاده أن استسرار القمر في العشيّات، كما أنّ طلوعه فيها. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 377/1.

(2) البيت من الهزج، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل. ينظر: الكتاب: 135/2، وخزانة الأدب: 398/10. وروي صدر البيت روايات أخرى، هي: (وصدرٍ مشرق النحر)، و(ونحرٍ مشرقِ اللونِ)، و(وصدرٍ مشرقِ اللونِ). ينظر: أمالي ابن الشجري: 362/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 197/1، وشرح الرضي على الكافية: 370/4، واختار المؤلف الرواية الأولى لموافقتها للشاهد، أما الروايات الأخرى فلا شاهدَ فيها.

(3) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه: 71، وينظر: الكتاب: 174/2.

(4) يقصد الضمير (هم) في (يحميهم) و(يطعنهم) لا يعود إلى فئة واحدة، فلا يمكن أن يحمي جماعة من الناس ويطعنهم في الوقت نفسه.

[إجمالٌ على إرادة معنى التفصيل (الإيجاز)]

وإجمالُ الكلامِ في مذهب العرب غيرُ مُستَنكَر، حتى إنّهم يُدخِلونَ إحدى[1] القصتين في الأخرى، فيظنّ السامع أنهما قصّةٌ واحدة عن شخصٍ واحد حتى يأتيَ التفسيرُ فاصلاً ورادًّا كلَّ كلامٍ إلى موضعِه، فمِن ذلك قولُهُ عزّ وجلّ:**چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣچ**[2]، هذا- كما تراه- جملةٌ واحدة مع إبهام القائلين، وأصلُهُ من كلامين، فقد جاء مُجْمَلاً من غيرِ تفصيل، وأصلُ هذا أنّ يهودَ المدينةِ ونصارى نَجْران اجتمعوا عند النبي ρ /2و/ مختصمين، فقالت النصارى: لا يدخلُ الجنّةَ إلا نصرانيّ[3]، وقالت اليهود: لا يدخلُ الجنّةَ إلا يهوديّ[4]، فمزج القولين كما ترى، وألغى القائلين إيجازًا واختصارًا[5].

ومِثلُهُ قوله عز وجل: **چ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦچ**[6]، هذا أيضًا إجمالٌ يقتضي التفصيل حتى يستند كلُّ قولٍ إلى قائله، وأصلُهُ: أنّ كلَّ أمّةِ نبيٍّ قالت لنبيِّها حين استبطؤوا النصر: متى نصرُ الله؟ فأجابهم الأنبياء: ألا إنّ نصرَ اللهِ قريب[7]. فهذا تفصيلُ إجمالِ هذا الكلام، وليس المراد بهذا رسولاً[8] بعينه؛ لأنّ الألف واللام هاهنا لاستغراق الجنس[9]، فهو صالحٌ لتناول كلِّ رسولٍ على طريق البدل[10].

---

(1) في الأصل: (أحد).

(2) سورة البقرة: من الآية111.

(3) في الأصل: (نصرانيًّا).

(4) في الأصل: (يهوديًّا).

(5) ينظر: جامع البيان: 507/2.

(6) سورة البقرة: من الآية214.

(7) يعد هذا التوجيه أحد الآراء المتكلّفة في تفسير الآية الكريمة، والتوجيه المعتَمَد أنّ الرسول كان قد عَلِمَ مِن الله تعالى أنّهُ يَنصرُهُ إلا أنّه ما عَيَّنَ له الوقت في ذلك، فقال عند الشدّة والضيق: (متى نصرُ الله)، حتى إنّه إنْ عَلِمَ قُربَ الوقت زال هَمُّه وطابَ قلبُه. والذي يدلُّ على صحّة ذلك أنه قال في الجواب: (ألا إنّ نصر اللهِ قريب)، فلمّا كان الجوابُ بِذِكر القُرب دلَّ على أنّ السؤال كان واقعًا عن القرب، لا عن الشكّ والارتياب. فيكون (متى نصرُ الله) من قول الرسول والمؤمنين، ويكون (ألا إنّ نصر الله قريب) من قول الله تعالى. ينظر: المحرر الوجيز: 288/1، والتفسير الكبير: 380/6، والجامع لأحكام القرآن: 35/3.

(8) في الأصل: (رسول).

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 288/1، والجامع لأحكام القرآن: 35/3.

(10) وقيل: هو اليسع υ، وقيل: شعيب υ، وقيل: هو نبيُّنا محمد ρ. ينظر: البحر المحيط: 375/2.

ومنـه قولـه: چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ى ىچ[1]، قولـه: چ ى ىچ كـلام منقطـع ممـا قبلـه ولـيس مـن كـلام بلقيس، وإنمـا الخبـر عنهـا إلـى قولـه: چ ئىچ، وباقي الآية فيه قولان: أحدهما: أن يكون من كلام الله عز وجل[2]، والآخر: أن يكون من جملة كلامها[3]، ذكر القول الأول الزجّاج[4].

ومنـه قولـه عز وجل: چ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿچ[5]، هذا من الأول مجمل ممزوج كلامين من متكلمين، وأصله: أنّ الملأ قالوا: إنّ هذا لساحرٌ عليم... إلى قوله: أرضكم، فقال فرعون مجيبًا لهم: چ ئۇ ئۆچ[6]،چ ئۇ ئۇ ئېچ[7]، فهذا يوضّح ما أجمله، فجاء هذا مجملاً وأصله التفصيل.

ومثله من السنّة قوله ρ: (الطِّيَرةُ شِركٌ، ولكنّ الله يُذهبهُ عنه بالتوكّل)[8]، وإنّما قولُ النبي ρ من هذا الكلام أجمع[9]: (الطِّيَرةُ شرك) فحَسْب، وباقي الحديث من كلام عبد الله بن مسعود[10]، وهو راوي هذا الحديث[11] /2ظ/ عن النبي ρ، فقد خلط كلامه بكلام النبي ρ من غير فصل على عادة العرب في خلط الكلامين.

---

(1) سورة النمل: 34.

(2) هو قول ابن عباس τ كما في: المحرر الوجيز لابن عطية: 258/4، وينظر هذا القول في:معاني القرآن للفراء: 48/2، وجامع البيان للطبري: 454/19، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 119/4.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 258/4. وذكر الفراء وجهًا آخر، وهو أنّه من قول سليمان υ. ينظر: معاني القرآن: 48/2.

(4) هو إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج (ت311هـ). تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: 613/6، ونزهة الألباء: 183.

(5) سورة الشعراء: 34-35.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 387/1، ومعاني القرآن وإعرابه: 364/2، وذكر الزجّاج أنه يجوز أن يكون قوله: چ ئۇ ئۆچ من قول الملأ لفرعون وخاصته، أو لفرعون وحده، على معنى: ماذا تأمر أنت وحدك.

(7) سورة الشعراء: من الآية 36.

(8) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: 213/6، والمستدرك على الصحيحين: 59/1.

(9) في الأصل: (أجمعًا).

(10) ينظر: النهاية في غريب الحديث: 152/3، وفتح الباري: 213/10، ونيل الأوطار: 217/7.

(11) ينظر: مسند أحمد: 213/6، والمصادر الثلاثة السابقة.

[تأويل مشكل قصة فرعون في سورتي الأعراف والشعراء]

وأما قصة فرعون في سورة الشعراء[1] فمشكلة لِما فيها من الحذوف؛ وذلك أنّ في سورة الأعراف قد أُسند القول إلى الملأ[2] وهو: (هذا ساحر عليم)، وفي الشعراء أُسند إلى فرعون في قوله تعالى بعد قوله: **چ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇچ**[3] إلى قوله: **چ ئۇ ئۆچ**[4]، وهذا كل الإشكال أن يسند القول مرة إلى الملأ، وأخرى إلى فرعون.

تأويلُه واللهُ الموفِّق: أنّ فرعون لمّا بدا له من الآيات ما بهره وخالط لُبَّهُ بُهِتَ فلم يُحِرْ جوابًا ولم يعلم ماذا يقول، فقال للملأ مستخرجًا ما عندهم: (ما تقولون في هذا)، ثم حُذف هذا القول لتقدُّمِ تفسيره في الأعراف، ثم رجع القول إلى الملأ على ما أخبر عنهم في سورة الأعراف[5]، فقول فرعون محذوف مقوله، وقول الملأ محذوف؛ لأنه يجب أن يقابل استنطاق فرعون عن هذه الحال بـ (قالوا إن هذا...).

وحَذْفُ القولِ كثيرٌ في القرآن وغيرِهِ، فمنه: **چ گ گ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻچ**[6]، أي: يقولون: ربَّنا ما خلقتَ هذا باطلاً[7]. ومثلُهُ:**چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ںچ**[8]،أي: يقولون: سلامٌ عليكم[9]، وهذا كثير[10].

وقد جاء في حذف المقول قول الشاعر:

---

(1) وهي المذكورة قبل قليل في الآيات: 34-36.

(2) قال تعالى من سورة الأعراف: 109-111: **چ ڃ ڃ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳچ**.

(3) سورة الشعراء: 32-34.

(4) سورة الشعراء: من الآية 35.

(5) تنظر الآيات: 107-112 من سورة الأعراف.

(6) سورة آل عمران: من الآية 191.

(7) ينظر: مجاز القرآن: 111، ومعاني القرآن وإعرابه: 499/1.

(8) سورة الرعد: 23-24.

(9) ينظر: معاني القرآن للفراء: 62/2، وجامع البيان: 126/6، ومعاني القرآن وإعرابه: 208/1، والمحرر الوجيز: 310/3.

(10) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: 57/3، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 109/1، والمسائل السفرية: 28، وورد فيه أنّ أبا عليّ قال في حذف القول: «وهو من حديث البحر قُل ولا حرج».

وقالــتْ فلَمَّــا أَفْرَغَــتْ فــي فُــؤادِهِ وعينيــهِ منهــا السِّــحرَ قُلْــنَ لــه قُــمِ[1]

فالقول هاهنا موجود ولم يوجد مقولـه[2]، فحمّلـه من المعاني مهما احتمل تجده محذوفًا مرادًا لدلالة قرينة الحال عليه كما بيّنا فيما تقدّم.

ومنـه قولُـهُ عـزّ وجـلّ: چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇچ[3]، مقتضـي المصـدر وهـو لفظـة (قـولُهم) محـذوف، إذ لا يجـوز أن يكـون قولُـهُ: چ چ ڇ ڇچ متعلَّقَـهُ ولا مقتضاه[4]؛ لِمَا يؤدي إليه من فسادِ المعنى وقُبحِهِ؛ لأنّه يصير المعنى: أنّه يَحزُنُـهُ υ إفرادُ العزّةِ للهِ عزّ وجلّ، وهذا ظاهر الفساد[5].

فاستنطاقُ /3و/ فرعونَ للملأ بما عندهم من حال موسى هو السبب بقولهم: (أرجِهْ وأخاه)، وقولُ الملأ مسبَّبُهُ، وقد ظهر هذا في سورة الشعراء منبّهًا على حذفه في سورة الأعراف[6].

وإنّما دعانا إلى هذه التقديرات الحذر[7] ممّا يُتَوهَّمُ من التناقض في القصّتين، إذ كانتا في المعنى واحدة، ومَخرجُها في الموضعين مَخْرَجُ الخبر عن حالةٍ جَرَتْ هذا شرحُها، والخبر لا يُباينُ الـمُخبَرَ به فكيف والـمُخبِرُ اللهُ سبحانه وتعالى، وهو تقدّستْ أسماؤهُ وجَلَّت آلاؤُه كما أخبر عن نبيّه موسى بقولـه: چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پچ[8]، والقرآن المجيد- جلَّ منزلُهُ- منزَّهٌ عن وجود التناقض والتباين في ألفاظه وأخباره.

---

(1) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في شعره: 174.

(2) أوّلَ المرزوقيُّ لفظ (قالتْ) بـ (تكلمتْ)، إذ قال: «إنْ قيل: أينَ مفعول (قالت)؟ قلت: إنه هنا في معنى (تكلمت)، فاستغنى عن المفعول، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة: (لحاجةِ نفسٍ لم تَقُلْ في جوابِها)، أي: لم تتكلم». شرح ديوان الحماسة: 958، وديوان عمر بن أبي ربيعة: 91.

(3) سورة يونس: من الآية 65.

(4) لذلك الوقف لازم عند القراءة على لفظ (قولهم). ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: 175، والبرهان في علوم القرآن: 96/3.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 471/1.

(6) ذكر ذلك الخطيب الإسكافي باختصار في قوله: «إنّ قولَ الملأ فيما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف قولُ فرعون، أدّاه عنه رؤساءُ قومِهِ إلى عامّة أصحابه، والدليل على أنّ ذلك قوله، وأنّهم فيه مؤدّو رسالةٍ عنه قولُ العامّة في جوابه: چ گ گ ڳ چ [سورة الأعراف: 111]، فكان هذا خطابًا لفرعون ولم يكن للملأ، إذ لو كان لهم لكان: (أرجوه وأخاه)، وإذا كان كذلك لم يخالف ما قاله في الشعراء من أنه: چ ۇ ۆ ۆ چ[الشعراء: 34] بل يكون هو البادئ بذلك لمن حوله ليؤدوا إلى مَن بَعُدَ عنه قولَهُ». درّة التنزيل وغرة التأويل: 647/2.

(7)في الأصل: (حذارًا). وأثبتُّ الصواب في المتن لخلو الجملة من فاعل (دعانا) في رواية النصب.

(8) سورة طه: من الآية 52.

[أنواع الحذف وأماكنه]

ولا يهولَنَّكَ هذه الحذوف أنْ تراها على ما وُصِفَ لك، فقد جاء في القرآنِ والسُّنّةِ والشعر أمثالُها ممّا يُزيلُ نِفَار الطباع، ويوطّدُ لقبولها خروقَ الأسماع[1]، فمنه ما فيه حذفٌ واحد، ومنه ما فيه حذفانِ، فالذي فيه حذفٌ واحدٌ على ضربين:

أحدهما: حذفٌ مأنوسٌ به، وقد جاء مجيئًا صالحًا يكاد أن يُلحِقَهُ بالقياس لفَوتِهِ العَدَّ، ومجاوزتِهِ الحَصْرَ والحَدَّ، كحذف المضاف إليه[2].

الثاني: حذفٌ شاذٌّ[3]، ولا يُفهمُ معنى ما حُذف منه إلا بردِّهِ إليه، كقول الله عز وجل: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ[4]، والمرضُ وأذى[5] الرأس لا يُوجِبانِ الفدية؛ لِمَا يُفضي إليه من المشقّة، فعلمنا بهذه القضية أنّ هاهنا محذوفًا مرادًا مثبِتًا للحكم، وتقديره والله أعلم: (فَحَلَقَ)[6].

وكذلك چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ چ[7]، هذا أمرٌ يُوجِبُ ملابسةَ الماءِ على كلّ قائمٍ إلى الصلاة، والله أرأف بعباده من تكليفِ ما لا يكادُ يُستطاعُ لولا المحذوف منه، وتقديره والله أعلم: إذا قمتم عن حَدَثٍ مُزِيلٍ للطهارة[8].

ومِثلُ /3ظ/ هذا من السنّة قوله ρ: (ويلٌ للأعقابِ من النار)[1]، ظاهرُ هذا اللفظ يُؤْذِنُ الأعقاب بالصِّلاء لولا ما حُذِف منه، تقديرُهُ: الأعقاب التي لم تستوعب غسلاً في الوضوء[2]. ومنه قول الشاعر:

---

(1) قال الجرجاني في دلائل الإعجاز: 146/1: «هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِّكْر، أَفْصَحَ من الذِّكْر، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتَمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ».

(2) نحو: (رَبِّ اغفر لي) بتقدير: (ربي). وينظر: حذف المضاف إليه في: مغني اللبيب: 814. ولو أنه مثّل بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لكان خيرًا، أمّا حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف فهو قبيح وليس مجاوزًا للحصر والعدّ. ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 439/1. أمّا حذف المضاف إليه من غير إبقاء المضاف على حاله قبل الحذف فهو جائز، كحذف ما تضاف إليه (كل) والتعويض عنه بتنوين العوض، وحذف ما تضاف إليه الغايات كـ (قبلُ وبعدُ...) ومسألة (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قالها). ينظر: الأصول في النحو: 142/2.

(3) لو قال: (حذفٌ غير مأنوس به، أو حذف لا يستندُ إلى قاعدة، وإنما يُفهم من سياق الكلام) لكان أفضل.

(4) سورة البقرة: من الآية 196.

(5) في الأصل: (واذا).

(6) ينظر: تفسير البغوي: 248/1، والتفسير الكبير: 306/5، والعدة في أصول الفقه: 153، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: 398/4، والبحر المحيط في أصول الفقه: 213/4.

(7) سورة المائدة: من الآية 6.

(8) ينظر: الرسالة للشافعي: 230، والأصول للسرخسي: 180/2.

وأَهْلَـــكَ مُهْـــرَ أبيـــكَ الـــدَّوا ءُ لـــيسَ لَـــهُ مِـــنْ طَعَـــامٍ نَصِـــيْبْ[3]

والدواءُلا يكون مُهلِكًا، وإنما أراد: فَقْد الدواء، فحذف[4]. ومثله قول الآخر:

وَلِي مِنكِ أَيَّامٌ إذا شَحَطَ النَّوَى طِـــوَالٌ ولَـــيْلاتٌ تَـــزُوْلُ نُجُومُهـــا[5]

يريد: تَـزولُ نُجُومُهـا بـبُطْء مُحْـدث صـفةَ الـزوال[6]، ولـولا رَدُّهُ إلـى اللفـظ لفسـد المعنى.

الثاني: مِمّـا فيـه حـذفان أيضًـا علـى ضـربين: أحـدهما يتتـالى فيـه الحـذف، والآخـر بخلافه.

=

(1) ينظر: صحيح البخاري: 22/1، وصحيح مسلم: 214/1.
(2) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: 129/3، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: 238/2.
(3) البيت من المتقارب، وهو لثعلبة بن عمرو العبدي في: المفضليات: 254/1، ولسان العرب: (جحل).
(4) ينظر: تهذيب اللغة: 159/14، والتمام في تفسير أشعار هذيل: 69-70، والمخصص: 440/4.
(5) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزّة في ديوانه: 142.
(6) فسّر المؤلف الزوال بمعنى الذهاب. وفُسّر بغير ذلك، يُقال: (لَيلٌ زائلُ النجوم): إذا وُصف بالطول، أي: تلمعُ نجومُهُ ولا تغيب. وعلى هذا التفسير لا شاهدَ في البيت. ينظر: تهذيب اللغة: (زول)، وأساس البلاغة: (زول)، وتاج العروس: (زول).

الأول قولُ اللهِ عز وجل: چ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ چ[1]، هاهنا حذفان تقديرهما: (ولا تقولوا هو)، وبعدَهُ حذفٌ آخر تقديره: (ثالث)[2]. ويؤيد هذا قولُهُ عز وجل في الآية الأخرى: چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ چ[3].

ومِثْلُهُ من السّنّة قوله ρ: (المَعْدِنُ جُبَار)[4]، هذا أيضًا فيه حذفان، تقديره: حافِرُ المعدِنِ جُبَار، ثُمّ: دَمُ حافِرِ المعدِنِ جُبَارٌ[5].

وقال أبو النجم[6]:

في يومِ حَرٍّ رَكَدَتْ جَوزاؤُهُ[7]

تقديره: في يومِ حرٍّ رَكَدَ حرُّ جوزائِهِ، ثم حذفٌ آخر وهو: رَكَدَ حرُّ طلوعِ جوزائِهِ[8].

الضربالثاني: مما فيه حذفانِ اعتورَا حواشيَ ألفاظِهِ، فمنه قول الله عز وجل: چ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ چ[9]، هنا حذفانِ، حذفُ المضاف عند قوله: (بكم)، أي:

---

(1) سورة النساء: من الآية171.

(2) فيكون التقدير على هذا التوجيه: (لا تقولوا هو ثالثُ ثلاثةٍ)، فحُذف (هو) و(ثالث) حذفًا متتاليًا. وهذا هو مذهب أبي علي الفارسي في توجيه الآية الكريمة فيما نُقل عنه. وذهب الفرّاء إلى أنّ التقدير: (لا تقولوا الآلهةُ ثلاثةٌ)، كنايةً عن الله سبحانه والنبي عيسى وأمه مريم عليهما السلام بدليل قوله تعالى: چ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ چ [المائدة: 116]، وقدّره الزجّاج: (لا تقولوا آلهتُنا ثلاثة)، وذكر بعضُ المفسرين أنّ النصارى يعتقدون أنّ الله تعالى أقانيمُ ثلاثة، متمثلة في الأب والابن وروح القدس، فأقنومُ الأب يمثل الذات، وأقنوم الابن يمثل العلم، وأقنوم روح القدس يمثل الحياة. فإذا صحَّ ذلك عنهم فإنّ التقدير يكون: (لا تقولوا اللهُ ثلاثةٌ). ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/38-39، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/135، والكشاف: 1/593، والتفسير الكبير: 11/271-272، والبحر المحيط: 4/144. والحذف في التوجيهات المذكورة حذفٌ واحد عدا ما ذكره الفزراني ومن قبله أبو علي.

(3) سورة المائدة: من الآية 73.

(4) صحيح البخاري: 3/110. فسّر ابن الجوزي هذا الحديث بقوله: «المَعْدِنُ: اسمٌ لكلِّ ما فيهِ شيءٌ من الخصائص المنتفَعِ بها كالذهب والفِضّة والياقوت والزبرجد والصفر والزجاج والزئبق والكحل والقار والنفط وما أشبه ذلك، فاستأجر قومًا لحفره فينهار عليهم، فدماؤهم هدر». كشف المشكل من حديث الصحيحين: 3/356.

(5) الجُبَارُ من الدم: الهَدْر. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (جبر).

(6) الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل. من أكابر الرجّاز. تنظر ترجمته في: معجم الشعراء: 310، والأعلام: 5/151.

(7) الشاهد من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: 53، برواية: (قيظ) بدل (حرّ).

(8) الجوزاء: من بروج السماء، سُمّيت بذلك لأنّها معترضة في وسطها. ويقال: (لأبكينَّكَ الجوزاءَ)، أي: طولَ طلوعِ الجوزاءِ. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (جوز).

(9) سورة الفرقان: من الآية 77.

بعذابِكم، والآخر: حذف مفعولٍ تقديرُهُ: لولا دعاؤكم الشِّركَ بالله سبحانه وتعالى[1]، وفيه أقوالٌ هذا أحدُها[2].

ومِثْلُهُ من السُّنّة قوله ρ: (صلاةُ النهارِ عَجْماءُ)[3]، تقديره: قراءةُ صلاةِ النهارِ قراءةٌ عَجماءُ[4]، فـ (عَجماء) صفة للقراءة لا للصلاة، إذ ليس كلُّ الصلاةِ قراءة.

وقال جرير[5]:

لَـــوَ اَنّ اللهَ فضَّـــلَ سَـــعْيَ قـــومٍ صَـــفَتْ لَكُـــمُ الخِلافـــةُ والعُهُـــودُ[6]

ومعلومٌ أنّ الله عزّ وجل فضّل سعيَ قومٍ على آخرين، وفي الكلام حذفان لا يَصلُحُ معنى البيت /4و/ إلا بإرادتهما مقدَّرَينِ فيه، وتقديرهما: لولا أنّ الله فضَّلَ سعيَ قومٍ لَمَا صَفَتْ لكم الخلافةُ والعهودُ.

وإنّ ما دعانا إلى إيرادِ هذه الشواهد كلّها تأليفُ الطباع بالحذوف، وتسكينُ النفوس إلى ما لم يكن لها بالمألوف.

---

(1) في تفسير البغوي: 460/3 أنّ أحد الأقوال في معنى الآية الكريمة: ما يُبالي بمغفرتكم لولا دعاؤكم معه آلهةً.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: 320/1.

(4) الأعجم: كلُّ ما لا يقدِرُ على الكلام، لذلك سمّيت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم. وصلاة النهار عَجماء لأنها لا تُسمَعُ فيها القراءة. ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين: 291، والفائق في غريب الحديث: 395/2، والنهاية في غريب الحديث والأثر: 187/3.

(5) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفى بن بدر الكلبيّ اليربوعي. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 456/1 فما بعدها.

(6) البيت من الوافر، وهو في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: 290.

[العودة إلى أدلة عود الضمير إلى غير المذكور]

وممّا يقوّي أنّ الضمير قد يعود إلى غير المذكور في اللفظ بقرينةِ حالٍ تَصرِفُ عنه ذلك إلى غيره قولُهُ عز وجل حكايةً عن يوسف υ: چ ئا ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ چ[1]، يمتنع أن تعود الهاء على (البضاعة) من قِبَلِ أنّ الإنسان لا تُتَصَوَّرُ جهالتُهُ لبضاعتِهِ التي بها يتكسّب وفيها يتقلّب، وهي سبب معاشِهِ وحياتِه، هذا مع قرب العهد بها من غير أن يطولَ عليه أمَد أو يتقادم بها عهد، ولو فرضنا أنّ هذا قد يوجد في آحاد الناس لجمودِ فَهْمٍ أو لضعفِ حسٍّ أو لنوعٍ من أنواع الاختلال، فكيف يوجد في عصابةٍ ألبّاء[2] عقلاء أنبياء أولاد أنبياء، ومِثْلُ هذا معدومٌ في حقّ هؤلاء البتّة، فإذا ثبتَ هذا لِما ذكرناه وقررناه وأنّ الضمير لا يَحسُنُ عَودُهُ على (البضاعة) حَسُنَ إذن عَوْدُهُ إلى لفظٍ مؤنث يَحسُنُ أن تكون هذه الهاء كنايةً عنه؛ لأنها ضمير المؤنث، ومن هاهنا وقع الاشتباه في الأذهان، إذ كانت (البضاعة) مؤنثة، والهاء ضمير المؤنث، فيَحسُنُ حينئذٍ أن يكون المقدَّرُ هاهنا: لعلهم يعرفون الفَعْلةَ أو النعمةَ أو الحسنة[3]، ألا ترى أنّك تقول: كلُّ نعمةٍ فَعْلة، وليس كلُّ فَعْلةٍ نعمة، وكذلك التقدير في (الحسنة)، فحَسُنَ إذن تقدير (الفَعْلة) دون غيرِها[4]، ولهذا جاء بعده: چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئى ئىچ[5]، و(لعلَّ) تَرَجٍّ[6] وتوقُّع[7]، وعِرفانُ البضاعة لا يُتَرَجّى ولا يُتَوَقَّع لِمَا /4ظ/ بيّنّاه من بُعْدِ الجهالةِ بها، وممّا يؤكّدُ أنّ تقدير (الفَعْلة) أولى من تقدير سواها مع ما قدّرناه أنّغرض يوسف إنما كان مصروفًا[8]لتنبيههم على هذا الصُّنْع الجسيم، فيعلمون أنّ مثل هذا لا يَصدُرُ إلّا عن مَلِكٍ كريمٍ، عالي[9] الهمّةِ، شريف النفس، يَصغُرُ إخراجُ هذا القدر في جَنْبِ كِبَرِ نَفْسِه، أو ذي قرابةٍ شفيق، حَسَّنَ عطفَهُ على هذا الجميل قُربُ الرَّحِم، فلهذا قال: (لعلَّهم يرجعون)، هذا يقوّي ويؤكّد ما شرحناه في صدر هذه المسألة[10].

---

(1) سورة يوسف: من الآية62.
(2) في الأصل: (اللبا).
(3) جعل بعضهم الهاء ضميرًا للكرامة، والتقدير: لعلهم يعرفون كرامتي عليهم. ينظر: تفسير السمرقندي: 200/2، والمحرر الوجيز: 259/3، وبعضهم فسّرها بالبضاعة. ينظر: تفسير السمعاني: 45/3، وتفسير الخازن: 539/2.
(4) وردَ في الحاشية ما نصُّهُ: «وما جرى هذا المجرى، والأليق أن تقدر (الفعلة)؛ لأنها أعمُّ من (النعمة) و(الحسنة)».
(5) سورة يوسف: من الآية 62.
(6) في الأصل: (ترجي).
(7) ينظر: الجنى الداني: 581.
(8) في الأصل: (محذوفًا).
(9) في الأصل: (عالٍ).
(10) في الأصل: (المسلمة).

ومما يَزيدُ ما ذكرناه إيضاحًا ويُكسِبُ الصدورَ لقبولِهِ انشراحًا قولُهُ عزّ وجلّ في سورة القصص: چگ گ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ چ[1]، ألا تراه كيف ثنّى في قوله: چۓ ڭ چ، ولم يذكر (هارون) في هذه الآية البتّة[2]؛ لكن لما اتّحدا في أداء الرسالة والنهوض بأعباء النبوة حتى صارا كالشخص الواحد في النهوضبذلك، حَسُنَ أن يُخبر عنهما بلفظ التثنية تارةً؛ تنبيهًا على الأصل، وبلفظ التوحيد أخرى؛ لأنّهما صارا كالنفسِ الواحدة. وهذا من غوامض أسرار القرآن فتأمّله ترشدْ إن شاء الله تعالى.

ويحتمل أن يكون التقدير: أوَلَم يكفروا بما أوتِيَ موسى وهارون، ثم حُذف (هارون) للإيجاز والاختصار ولدلالة قرينة الحال، فتكون التثنية على[3] هذا قد جاءت على الأصل، ويؤيد هذا قوله عز وجل في الآية الأخرى:چچ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە چ[4]، فيكون ذِكْرُهُ هنا منبّهًا على حذفه هناك[5].

ولهذا الحذف نظائر كثيرة في القرآن والشعر، قال عزّ وجلّ: چچ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ[6]، تقديره: /5و/ إحداهما تقاتلُ[7]، فحذف الموصوف[8].

وقال الشاعر:

وما الدّهرُ إلّا تارَتَانِ فمِنْهُمَا أَمُوْتُ، وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيشَ أَكْدَحُ[9]

تقديره: فمنهما واحدةٌ أموتُ فيها[1]، والله أعلم.

---

(1) سورة القصص: 48.

(2) قيل في توجيه لفظة (سحران) عدة أقوال، منها: السحران هما التوراة والقرآن، أو التوراة والإنجيل، ومنها: موسى وعيسى عليهما السلام، أو موسى ومحمد عليهما صلوات الله وسلامه بدليل قراءة بعضهم: (ساحران)، والقائل هم كفار قريش، وقيل: هما موسى وهارون عليهما السلام. ينظر: جامع البيان: 587/19-590. وتوجيه المؤلف خاص بالقول الأخير، ولا يَصدُقُ على بقية الأقوال.

(3) (على) مكررة في الأصل.

(4) سورة الأنبياء: 48.

(5) في الأصل: (فيكون ذكره هناك منبهًا على حذفه هنا).

(6) سورة آل عمران: من الآية 13.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 192/1، وجامع البيان: 242/6، وتفسير الآية عند الأخفش:(إحداهما فئةٌ تقاتل). ينظر: معاني القرآن للأخفش: 210، والجامع لأحكام القرآن: 25/4، وهو الأولى؛ لأنّ تقدير الأخفش لا تُحذف فيه لفظة (فئة)، إذ لا موجب لحذفها.

(8) الموصوف لم يُحذف؛ لأنّ لفظة (فئة) هي الموصوف، وجملة (تقاتل) صفتها، وتقدير المؤلف: (إحداهما تقاتل) يقضي بكون (إحداهما) مبتدأ وجملة (تقاتل) خبره، ولا يجوز إعرابها صفة لأنّ (إحداهما) معرفة.

(9) البيت من الطويل، وهو لتميم بن أُبَيّ بن مقبل في ديوانه: 38.

[من لطائف الوقف]

لطيفة أخرى: في قوله عزّ وجلّ: چ ئو ئو ئۇ ئۇچ[2]، الوقفُ على قوله:چئو چويبتدئچ ئو ئۇ ئۇچ[3]، ومِثل هذا إذا وقع في الشعر سُمّيَ التفاتًا[4] كقول الشاعر:

يـا دارُ أقْـوَتْ بَعْـدَ أَصْـرَامِها عامًـا ومـا يُغْنيـكَ مِـن عامِهـا[5]

بدأ في أول البيت بخطاب الدار ثم تركَها والتفتَ مخاطبًا سواها، مُخبِرًا له بدروسها وبلاها، ألا تراه قال: (وما يغنيكَ)، وهذه كاف الخطاب للمذكر. وقال الآخر:

يـا دارُ حَسَّـرَها البِلَـى تَحسـيرا وَجَـرَتْ عَلَيهـا الـرِّيحُ بعـدَكَ مُـورا[6]

هذا كالأول في الالتفات عن الدار ومخاطبةٍ لآخر، وله نظائر[7].

فعلى هذا يكون الضمير المرفوع في قوله تعالى: چئو چ للجنّ[8]، فإنْ قيل: الجنّ إنما عملوا مع سليمان بِطريق التسخير من الله عز وجل، وما يسخّره الله تعالى يتنزّلُ منزلة ما يُطبَعُ عليه الشخص، فكيف يحتاجون إلى زيادة تأكيد مع هذا المعنى؟

=

(1) ينظر: الكتاب: 346/2، والمقتضب: 138/2، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 120/2، والمحذوف المقدّر في هذه المصادر وغيرها هو كلمة (تارة) على أنّها موصوف محذوف وأقيمت الصفة مقامه.

(2) سورة سبأ: من الآية 13. وتمام الآية الكريمة: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئېچ.

(3) لم أقف على نص في المؤلفات المتخصصة بالوقف والابتداء في القرآن الكريم يؤيد ما ذكره المؤلف.

(4) الالتفات: مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يُقبل بوجهه تارة كذا وتارةً كذا، ويكون في الكلام بالانتقال من صيغة إلى أخرى كالانتقال من خِطاب حاضر إلى غائب أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل أو من مستقبل إلى ماضٍ. ينظر: المثل السائر: 3/2، ومعجم المصطلحات البلاغية: 298/1، وينظر: فقه اللغة وسر العربية: 276-277.

(5) البيت من السريع، وهو للطرمّاح في ديوانه: 248، برواية (يُبكيكَ) بدل (يُغنيكَ). والأَصرام: جمعُ صِرْم، وهو الفرقة من الناس ليسوا بالكثير. ينظر: لسان العرب: (صرم).

(6) البيت من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: 164، برواية (سَفَتْ) بدل (جَرَتْ). وحسّرها: أزالَ ما كان فيها من الأطلال. والمور: الغبار والتراب. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 365/1.

(7) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: 299/1-303.

(8) اختارَ المؤلف الوقف على (اعملوا) وجعل الواو ضميرًا للجنّ لدلالة ما سبق عليهم، فهم يعملون لسليمان υ ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات، ثم قال: (اعملوا)، فكأنّه أمرٌ للجنّ بالعمل والتسخير. ولو أنّ الفزراني جعل الالتفات حاصلاً في هذا الموضع لكان صوابًا؛ لأنّ الكلام على عمل الجن (غائب) وخدمتهم للنبي سليمان υ، ثم التفت الخطاب إلى آل داود υ، وبلاغة الالتفات هاهنا ذكرها الرازي في تفسيره: 199/25 بقوله: «قَالَ عَقِيبَ مَا يَعمَلُهُ الْجِنُّ: چ ئو ئو ئۇ ئۇچإِشَارَةً إِلَى ما ذكرنا أَنَّ هذه الأَشياءَ حالِيَّةٌ لَا ينبغي أنْ يجعلَ الإنسانُ

الجواب عنه: أنّ الجنَّ ليس من طباعهم ولا جبلّاتهم ولا في غرائزهم الانقياد والطاعة على طريق الإذلال والامتهان لبني آدم، دليلُهُ قول إبليس لعنه الله: چ پ پ پچ[1] حين أُمِرَ بالسجود لآدم ρ، لا سيما والمسخرون هم المَرَدَةُ منهم في بعض الأقوال[2]. ومَن تَكُنْ سَجيّتُهُ بطاعتِهِ على دَخَلٍ[3] فانقيادُهُ عنفٌ لا رغبة، ومَن هذه حالُهُ فالتأكيد له أولى[4]، وأيضًا لو قلنا: إنّ التسخير صيّرهم كالمطيعين بطريق الأصالة لم يمنع من حثّهم بالتأكيد، وكيف لا يكون وقد كُلِّفوا الأعمال الشاقّة الباهرة الباهظة /5ظ/مؤديَها[5] الغالبة متولّيها، وأَبْيَنُ من هذا أنّ الهواء والماء اللذينِ[6] وُضِعا طبعًا على الخدمة[7] قد يُحتاجُ في بعض الأوقات في الانتفاع بهما إلى باعثٍ ومحرّك، وهذا أمرٌ ظاهر، وأيضًا فإنّ الشاهد المستعمل على الدوام أنّ كلَّ مَن أحدثَ عملاً كبناءٍ أو إصلاحِ أرضٍ لانتفاع، واستعمل من يقوم بذلك العمل في إعانته على المعمول المصنوع كائنًا ما كان لا بُدَّ للفَعَلَةِ من مستحثّ في حالِ مباشرتهم للعمل وإنْ لم يوجد منهم تقصير فيما تولَّوْهُ وأرصدوا له، شاقًّا كان ذلك المعمول أو غير شاقّ، وإنّما الغرض في الاستحثاث لهم على العمل وإن لم يكن هناك فتور ولا تقصير إشعارُهم بأنّ وراءهم ملاحظةً وتفقُّدًا لِمَا يعملونه وتنشيطًا لمَن عساه أن يخامرَهُ منهم ونًى[8] أو فتور، وكذلك هاهنا، وأيضًا فإنّ في صرف الأمر إلى الجنّ من زيادة المعنى وكمال الفائدة ما ليس يوجد فيه لو صُرف إلى آلِ داود، من قِبَلِ أنّ الله عزّ وجلّ لما عدّد نِعَمَهُ عليهم بقوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋچ[9] إلى قوله: چئو چ،

=

نفسَهُ مستغرِقةً فيها، وإنما الواجِبُ الذي ينبغي أنْ يُكثِرَ منه هو العملُ الصالحُ الذي يكونُ شُكرًا، وفيه إشارةٌ إلَى عَدَمِ الالتفاتِ إلى هذه الأشياءِ، وقلَّةِ الاشتغالِ بها»، ثم إنّ ختام الآية يدلُّ على خلاف ما اختاره الفزراني؛ لأنّ قوله: (شكرًا) متعلق بقوله: (اعملوا)، وطلب عمل الشكر من آل داود υ لِمَا أسبغ عليهم من نِعَمٍ وافرة. وقد اتفقت كتب التفسير المعتمدة على خلاف ما ذكره الفزراني. ينظر على سبيل المثال: جامع البيان: 20/368-369، وتفسير البغوي: 3/674، والكشاف: 3/573، والتفسير الكبير: 25/199، والجامع لأحكام القرآن: 14/276-277.

(1) ورد قوله في سورة الأعراف: من الآية 12، وسورة ص: من الآية 76.

(2) ينظر: تفسير البغوي: 7/95، والكشاف: 4/96.

(3) الدَّخَل: هو المكر والخديعة، قال تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻچ [سورة النحل: من الآية94]. ينظر: الصحاح: (دخل).

(4) في الأصل: (أولا).

(5) (مؤديها) مطموسة في الأصل، ولعل النص يستقيم بما أثبتّه.

(6) في الأصل: (اللذانِ).

(7) في الأصل: (الجرمة).

(8) في الأصل: (ونا).

(9) سورة سبأ: من الآية 13. وتمام الآية: چۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ىئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈچ.

يشتمل هذا الكلام على نِعَمٍ عميمة ومِنَنٍ جسيمة، فحَسُنَ أن يكون هذا خطابًا للجنّ لتصل بعض النعم ببعض، ويدخل الأخير في حكم ما قبله من الامتنان.

وأيضًا فإنه لو صُرِفَ الأمرُ إلى آل داود وهم أنبياء لا يزالون على قَدَمِ الشكر لاقتضى ذلك بَذْلَ غاية الجهد واستنفاد الوسع في الشكر قولاً وفعلاً، وربّما أدّى ذلك إلى زيادة كُلفةٍ وتحمّل مشقّة، واللهُ أرفَقُ وأرأف من تكليف حمل الأمور الشاقّة، وقد قال سبحانه وتعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫﭼ[1]، وقال عزّ وجلّ: ﭽ ﯠ ﯡ/6و/ ﭫ ﭬ ﭭﭼ [2]، وهذا المعنى كثير في القرآن[3].

وأيضًا فإنّ الأمر لو كان متوجّهًا إلى آل داود لاقتضى[4] وجود الفاء قبل لفظة (اعملوا)؛ لأنّه لما عدّدَ عليهم جسيمَ النِّعَم التي لم يؤتَها أحد، مِن كون القِدْر تكفي ألفَ رَجُل[5]، والجَفْنَةُ تَعُمُّ ألفًا[6]، وجَبَ أن تكون الفاء موجودة في اللفظ، (وقدورٍ راسياتٍ فاعملوا)؛ ليعَقّب بالفاء الشكر بالامتنان الذي مَنَّ به عليهم كما قال سبحانه في الآية الأخرى حين عدّدَ مِنَنَهُ وذكر نِعَمَهُ بقوله: ﭽ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶﭼ[7]، فعَقَّبَ بالفاء الذِّكْر لِمَا تقدّمَ من ذِكر النِّعَمِ المتعددة والمِنَنِ المترددة[8].

---

(1) سورة آل عمران: من الآية 30.

(2) سورة النساء: من الآية 28.

(3) ما ذكره الفزراني من التخفيف والتيسير على العباد ليس على إطلاقه، فالأنبياء ـ عليهم السلام ـ مأمورون بعبادات ومعاملاتٍ لا تعمُّ الجميع، وقد قال تعالى مخاطبًا نبيّنا محمدًا ρ: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﭼ [سورة هود: 112]، وقد ذكر ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ما نزلتْ على رسول الله ρ آية هيَ أشدُّ عليه من هذه الآية، ولذلك قال: (شَيَّبَتْنِي هودٌ وأخَوَاتُها). ينظر: تفسير البغوي: 203/4. فضلاً عن ذلك فقد عُرِف عن سيّدنا داودυ كثرة العبادة، وقد ورد في الصحيحين عن النبي ρ أنه قال: (أَحَبُّ الصِّيَامِ إلى الله صيامُ داودَ، كانَ يَصومُ يومًا ويُفطِرُ يومًا، وأحَبُّ الصَّلاةِ إلى اللهِ صَلاةُ داودَ، كانَ ينامُ نصفَ الليلِ ويقومُ ثُلُثَهُ، وينامُ سُدُسَهُ). صحيح البخاري: 161/4 (3420)، وينظر: صحيح مسلم: 816/2 (1159)، وقيل أيضًا: إنّه ليس ساعة من نهار إلا وفيها من آل داود صائم ولا ساعة من الليل إلا وفيها من آلِ داودَ قائم. ينظر: تفسير الماوردي: 439/4.

(4) في الأصل: (لاقتضا).

(5) القدور الراسيات: هي الثابتة التي لا تتحرّك، مِن (رَسا يرسو): إذا ثبت. ينظر: الصحاح: (رسا). وفي زاد المسير: 493/3: «وكانت القُدور كالجبالِ لا تُحرَّكُ من أماكنها، يأكُلُ من القِدرِ ألفُ رَجُلٍ».

(6) ورد في الكشّاف: 572/3: «كان يقعد على الجفنة ألف رجل».

(7) سورة البقرة: 151-152.

(8) التعقيب بالفاء ليس واجبًا، ثم إنّ الفاء في النصّ الذي احتجَّ به الفزراني لا ينطبقُ على ما نحن فيه؛ مِن قِبَلِ أنّ النحاة ذكروا أنّ الفاء في الآية الكريمة ﭽ ﯠ ﯡﭼ تفيد السببيّة والتعليل، والمعنى: (لِمَا أرسلنا)، ووجودُ اللفظ السببي اقتضى وجود هذه الفاء، وقد قدّروا المعنى في الآية الكريمة:

وأيضًا فإنّ قول القائل مَثَلاً: (عَمِلتُ شكرًا) غير مستعمل ولا مأنوس به[1]، ألا ترى أنّ القائل لو قال لآخر: (اشكرْ) لكان جوابُهُ دون (عملتُ): (فَعَلْتُ)، وكذلك لو قال مَثلاً: (اِحْمَدْ زيدًا) لكان جوابُهُ: (فَعَلْتُ) دون (عَمِلْتُ)[2]، وذا أكثر من أن يُستقصى، وهذا- أعني (فعلتُ)- أحد الوجوه التي استحقَّ بها أحد الأجزاء الثلاثة الداخلة تحت جنس الكلام[3] أنْ يُلَقَّبَ (فِعْلاً)[4] مع ما يعضدُهُ من النظَرِ إلى الخفّةِ والثِّقَل بين الفعلِ والعَمَل، وهو أنّ لفظة (الفِعْل) ساكنة العين، ولفظة (العَمَل) متحركة العين وهي الميم، والساكنُ أخفُّ من المتحرّك[5].

=

(لِمَا فعلتُ هذا فاذكروني). ينظر: الجنى الداني: 84، وقد ورد أيضًا مثله في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒﭼإلى قوله: ﭽﭕ ﭖ ﭗﭼ [سورة قريش: 1-3]، فجيء بالفاء للسبب نفسه، قال أبو علي الفارسي: «كأنّه: فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ لإيلافِ قريشٍ، أي: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعَمِ عليه بها». الحجة للقراء السبعة: 297/5. أمّا في قصّة سيدنا داود υ فلا وجود للفظٍ دالٍّ على التعليل حتى يؤتى في جوابه بالفاء.

(1) ليس الأمر كما قال، وإنما هو مأنوس به، بدليل قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓﭼ [سورة سبأ: من الآية11]، والشكر صالح، فلذلك جوّز بعضُ المفسرين أن يكون قوله: (شكرًا) مفعولاً به للفعل (اعملوا)، ووُجِّهَ نصب (شكرًا) بتوجيهاتٍ أخرى تُسهم في دَفعِ الشبهة اللغوية التي أثارها الفزراني، فوُجِّهَ على أنّه مفعول له، والمعنى: اعملوا يا آلَ داود بطاعةِ اللهِ شُكرًا له على نِعَمِهِ، أو على أنّه مفعول مطلق نائب عن المصدر لأنه من غير لفظ الفعل كقولنا: (قعدتُ جلوسًا)، أو أنّه مفعول مطلق بفعل محذوف والتقدير: (اشكروا شكرًا)، أو على أنّه حال، والتقدير: (شاكرين)، أو أنّه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: (اعملوا عملاً شكرًا)، أي: ذا شكرٍ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 246/4-247، وإعراب القرآن للنحاس: 336/3-337، والكشاف: 573/3، والتفسير الكبير: 199/25، والتبيان في إعراب القرآن: 1065/2، والدر المصون: 163/9.

(2) قيل: إنّ العمل يقعُ على ما يكون فيه حركةٌ وعَزْم، والفِعلُ أعمُّ منه، فيُقال لِمَن بنى حائطًا: (عملتَ، وفعلتَ)، ويُقال لمَن تكلّمَ: (فَعَلْتَ) ولا يُقال: (عَمِلتَ). ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 44/1-45. قلت: وإذا كان هذا الفرق بين الفعل والعمل، فيمكن أن يقع العمل على الشكر؛ لأنّ الشكر لا يكون بالقول فقط، إنما يكون بالقول والعمل. وقد قيل في الفرق بين العمل والفعل: إنّ العمل يحتاج إلى امتدادٍ زمني، أما الفعل فلا يستدعي بُطْأً زمنيًّا. ينظر: الكليات: 616. وهذا الفرق أيضًا يؤكد الامتداد الزمني للشكر، فلفظ (اعملوا) أنسب في هذا الموضع من لفظ (افعلوا)، وليس كما زعم الفزراني.

(3) يقصد بالأجزاء الثلاثة الداخلة تحت جنس الكلام: (الاسم، والفعل، والحرف).

(4) قال العكبري في اللباب: 44/1-45: «... ولم يُسَمَّ عَمَلاً؛ لأنّ الفعل أعمُّ من العمَل، وكان يقعُ على كلِّ حركةٍ وعزْمٍ، ولهذا يقول مَن بَنى حائطًا: (قد عملتُ) و(قد فعلتُ)، وإذا تكلّمَ قال: (قد فعلتُ)، ولا يقال: (عملتُ)».

(5) هذه الخفّة متحصَّلة من اختلافٍ صوتيٍّ بين لفظة (العَمَل) ولفظة (الفِعْل)، أمّا لفظة (اعمَلُوا) المذكورة في الآية الكريمة فلا تختلف صوتيًّا عن لفظة (افْعَلُوا)، فلا خفّةَ صوتية تُذكر بينهما، وبهذا ينتفي ما ذكره الفزراني من كون لفظة (اعملوا) موجّهة إلى الجنّ وليس إلى آل داود υ.

وهذا شيءٌ عَرَض فلْنَعُدْ إلى ما كُنّا فيه فنقول: إنّ القرآن المجيد- جلَّ منزلُهُ- جاء على متعارَفِ العرب ومألوفِها، مع تنوّع مذاهبها في خطابها وخُطَبِها ونَثرِها /6ظ/ وشِعرها[1]، من الإيجاز والاختصار، والبسط والإكثار، وقد أمر اللهُ بتدبُّرِهِ والتفكُّر في دقيقِ معانيه ولطيفِ أسرارِه بقوله عز وجل: چ چ چ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ [ڎ ڎ ڈ ڈ]چ[2]، فهذا حَثٌّ على إعمال الأفكار وإنعام النظر في غوامضه وإعجازه، من بسطِهِ وإيجازِه، وتفهُّمِ ما أُريدَ بألفاظِه، ومضمونِ إشاراتِه، ليوقَفَ على بديع العجائب وطرائف الغرائب، ألا ترى أنّ الواو في قوله سبحانه: چ چ چ ڌ ڌ ڎ ڎ چ تقتضي ما تعطف ما بعدها عليه، إذ حُكْمُها العطف في قول مَن لم يَرَ[4] زيادتها في موضع ما[5]، وتقدير ذلك والله أعلم: أفلا يتدبّرون القرآن فيطّلعون على ما يشتمل عليه من دقيق الإشارات ولطيف الأسرار وغريب المعاني ونحو هذا مما يقتضيه معلومُ ألفاظه فيجدوه على نظام مفهوم ونسق، مصونًا من التناقض والتباين، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، ولم يكن على ما وصفنا من الكمال وتعاضد المعاني؛ ومن ثَمَّ كان قول المصلِّي: (ربَّنا ولك الحمدُ)[6] أبلغ في التفخيم وأكثر في التعظيم لله من حذفها من اللفظ، إذ كان معناها العطف على محذوف يقتضي ثناءً على الله وتعظيمًا له، وكأنّ التقدير: ربنا لك المجدُ أو الثناءُ أو ما أشبه ذلك مما يَحسُنُ تقديرُهُ هنالك، فالملفوظ به معطوف بالواو على محذوفهِ كما بيّنّا[7].

وهذا شيءٌ عَرَض ولم يكن الغرَض، وقد قلنا فيه ما حضر[8]، فلْنَصرِف عِنَانَ القول إلى ما به بدأْنا من مطابقة ألفاظ القرآن المجيد لكلام العرب. فمن ذلك التأكيد في كلام العرب على ضروب، فمنه ما يأتي بتكريره وهو قصدنا لتشييد ما أصَّلْنا عليه هذه/7و/ المسألة.

---

(1) (وشعرها) مطموسة في الأصل، وأثبتُّها لاقتضاء السياق لها.
(2) ما بين المعقوفتين زيادة لإتمام جواب الشرط في الآية الكريمة.
(3) سورة النساء: 82.
(4) في الأصل: (يرى).
(5) ذكر الطاهر بن عاشور أنّ جميع المفسرين أهملوا دقائق تفسير هذه الآية، ووجّه الواو بتوجيهين، أحدهما: أنها عاطفة، فيكون قد عطف على الجملة الاستفهامية في قوله:چچچچ، والثاني: أنّها حاليّة. ينظر: التحرير والتنوير: 138/5، ولم أقف على نصٍّ في توجيه إعراب الواو في الآية الكريمة لا في كتب معاني القرآن وإعرابه ولا في كتب التفسير، ولم أجد مَن قال بزيادتها في هذا الموضع.
(6) الحديث في صحيح البخاري: 177/1، وصحيح مسلم: 293/1.
(7) التقدير الذي ذكره الفزراني لا يدلُّ على عطفٍ على محذوف، والأولى أن يكون التقدير: (ربَّنا استجِب ولك الحمد) كما في فتح الباري: 282/2، فيكون في وجود الواو معنًى زائدٌ، وهو اشتمال الجملة على معنى الدعاء ومعنى الخبر.
(8) في الأصل: (خضر).

[التوكيد وأنواعه في اللسان العربي]

التأكيدُ في كلام العرب على ضروب: فمنه ما يأتي بتكرير اللفظ بعينه، ومنه ما يأتي بألفاظٍ متغايرة كقولهم: (جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعون)، فقد رأيتَ كيف جاءت هذه الألفاظ الأربعة متغايرة تأكيدًا للفظة (كلّ)[1] في قولك: (جاءَ القومُ كلُّهم)، ولم يقتصروا في التأكيدِ على اللفظ الأول وإنْ كان مقنِعًا؛ لأنّ (كلًّا) للإحاطة والعموم حتى أتْبعُوه هذه الألفاظ الأربعة، ومن ذلك ما حكى لنا شيخنا الكامل عبد الله بن أحمد[2]- رحمه الله- أنّ بعض العرب قيل له: ما هذه الزيادات التي في كلامكم؟ فقال مجيبًا: هذا شيءٌ نَطِرُّ[3] به كلامَنا[4]. وإلى هذا المعنى أشار أبو الفتح[5] وقد سرد التوابع المذكورة آنفًا بقوله: ومعاني هذه التوابع كلُّها شدّةُ التوكيد[6]. هذا كلامه، فإمّا أن يكون قد وقف على حكاية الأعرابي فعبّر عن لفظه بهذه العبارة، وإمّا أنْ يكون من باب التوارد ووقوع الحافر على الحافر[7].

---

(1) هذه الألفاظ تأتي بعد التوكيد بـ (كلّ) لتقوية التوكيد، وتكون متسلسلة بالترتيب الذي ذكره الفزراني، ولفظ (أبتَع) زادهُ الكوفيون ولم يذكره البصريون. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 973/2.

(2) هو شيخُهُ ابن الخشّاب (ت567هـ). وقد أشرت إلى نصّه هذا في الدراسة.

(3) المرأةُ تَطِرُّ شَعرَها: تحفُّه. ينظر: أساس البلاغة: (طرر).

(4) نقل هذه الرواية ابن الأعرابي، إذ ورد في غريب الحديث للخطابي: 420/1: «أخبرَني أبو عُمَر عن أبي العباس ثعلب عن ابن الأعرابي قال: قلتُ لأبي المُكارِم: ما قولُكُم: (جائع نائع)؟ قال: إنّما هو شيءٌ نَتِدُ به كلامَنا»، وقال السيوطي في المزهر: 326/1: «وقال ثَعْلبٌ في أمَالِيْهِ: قال ابنُ الأعرابي: سألتُ العربَ: أيُّ شيءٍ معنى (شيطان ليطان)؟ فقالوا: شيءٌ نَتِدُ بهِ كلامَنا: نَشُذُّه»، وينظر: مجالس ثعلب: 7/1، والإتْباع والمزاوجة لابن فارس: 28، والفائق في غريب الحديث: 326/3. ويُفهَمُ من الرواية التي ساقها الفزراني أنّ الألفاظ (أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) إنما جيءَ بها للإتباع وتقوية التوكيد، لذا لا يجوز تقديمُ بعضها على بعض، وهي بذلك تَجري مجرى (حَسَن بَسَن) و(عَطشان نطشان)، قال الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي: «ولا يجوزُ أن تقول: (أبصعون أكتعون) كما لا يجوز أن تقول: (أجمعون كلُّهم)؛ لأنّ التابع أبدًا لا يتقدَّمُ المتبوع، كما أنّ قولك: (حسَن بَسَن) و(عطشان نطشان) و(جائع نائع) وأشباه ذلك لا يتقدّمُ التابعُ على المتبوع». البيان في شرح اللمع: 281-282.

(5) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي (ت392هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء:244-246، وإنباه الرواة: 235/2-240، وبغية الوعاة: 132/2.

(6) اللمع في العربية: 85.

(7) يقصد بذلك أنّ ابن جنّي قد توافق خاطرُهُ مع كلام الأعرابي، وهذا ما يسمّى بوقوع الحافر على الحافر. قال ابن الأثير: «بعضُ الناس قد يأتي بمعنًى موضوعٍ بلفظ، ثم يأتي الآخر بعده بذلك المعنى واللفظ بعينهما من غير عِلمٍ منه بما جاء به الأول، وهذا الذي يسمّيه أربابُ هذه الصناعة: وقوع الحافر على الحافر». المثل السائر: 46/1.

وأمّا التأكيد بتكرير اللفظ فقد يكون في المفرد والجملة، أما المفرد فكقولك: (جاءني زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ)[1]، وكذلك النصب والجر، وأما التأكيد بالجملة فنحو: (قام زيدٌ قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا رأيتُ زيدًا، ومررتُ بعمرٍو مررتُ بعمرٍو).

وقد يجيء التأكيد ويسمّى الإتْباع[2] كقولهم: (حَسَنٌ بَسَنٌ)[3]، و(هو كثيرٌ بَثِيْرٌ)[4]، و(جائعٌ نائعٌ)[5].

ومن مآخذ[6] التأكيد في الشعر أن يحتاج الشاعر إلى المبالغة في تأكيد المعنى الذي يقصد إليه فيأتي بتكرير اللفظ لتحصيل الغرض الذي في /7ظ/ نفسه[7]، كقول الشاعر:

ألا حَبّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ مِنْهُ الأذى[8]

ويا حَبَّذا بَرْدُ أنْيابِهِ إذا أظْلَمَ اللّيْلُ واجْلَوَّذا[9]

ألا تراهُ حيث أراد مدلول (حبّذا) وهو مدح المذكور بَعْدًا وتقريبه من القلب والمبالغة فيه أتى بهذه الألفاظ مكررةً. ومثله قول الآخر:

وطَالَما وطَالَما وطالَما سَقَى[10] بِكَفِّ خالِدٍ وأطعَمَا[11]

هذا كالذي قبله كرّر اللفظ لتحصيل المبالغة في الطعم والسقي.

---

(1) هاهنا حصل سهوٌ من الناسخ أو وهم من المؤلف؛ لأنّ (النفس والعين) من ألفاظ التوكيد المعنوي، فكان ينبغي أن يمثّل بنحو: (جاءَ زيدٌ زيدٌ) وأشباهه.

(2) في غريب الحديث لابن سلّام: 279/2: «وإنما سمّي إتباعًا؛ لأنّ الكلمة الثانية إنما هي تابعةٌ للأولى على وَجه التوكيد لها وليسَ يتَكَلَّم بهَا مُنفردة فلهذا قيل: إتباع»، وقال ابن فارس في الصاحبي: 109: «الإتْباع: وهو أن تَتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ عَلَى وزنها أَوْ رويّها إشباعًا وتأكيدًا. ورُوي أنّ بعض العرب سُئِل عن ذَلِكَ فقال: هو شيءٌ نَتَد بِهِ كلامنا. وذلك قولهم: (ساغِبٌ لاغِب), و(هو خَبٌّ ضَبّ), و(خَرابٌ يَباب). وَقَدْ شاركَتِ العَجَمُ العربَ فِي هَذَا الباب».

(3) في العين: (بسن): «يقال: (هو حسَنٌ بَسَنٌ)، وهو إتباع».

(4) ينظر: الصحاح: (بثر).

(5) ينظر: الإتباع والمزاوجة لابن فارس: 54.

(6) في الأصل: (مآخذ).

(7) (نفسه) مطموسة في الأصل، وهي تناسب سياق الكلام.

(8) في الأصل: (الأذا).

(9) البيتان من المتقارب، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 90. والاجلوّاذ: المضاء والسرعة في السير. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (جلذ).

(10) في الأصل: (سقا).

(11) البيت من الرجز، وهو بلا عزوٍ في: العقد الفريد: 333/6، والقوافي للتنوخي: 106.

وقد حكى المبرّد[1] في كامله[2] عن بعض الخوارج[3] أنّه قال في وقعةٍ كانت لهم مع المهلّب[4]:

اللّيـــــلُ ليـــــلٌ ليـــــلُ وفيـــــهِ وَيْـــــلٌ وَيْـــــلُ[5]

لمّا أراد هذا الخارجيُّ المعنى الذي قصدتْهُ العرب في قولهم: (ليلٌ أَلْيَلُ، وليلةٌ ليلاءُ)[6]، يقصدون بذلك ما يشتمل عليه الليل والليلة من صعوبة الأمر وشدّة كراهيته، ولم ينقَدْ له ذلك المعنى كرَّرَ الليل في شِعره ليحصّل بتكرير اللفظ ذلك المعنى.

وحكى الأصمعي[7] في كتاب المطر[8]: أنّ بعض العرب أصابتهم شِدّة وأمحلوا فأرسلوا رائدهم فعادَ وقال لهم: أصبْتُ مرعًى ثَعْدْ مَعْدْ كأفْخاذِ نساءِ بني سَعْدْ[9]. هكذا

---

(1) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد (ت285هـ). تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: 241/3 فما بعدها، وبغية الوعاة: 269/1-271.

(2) ينظر: الكامل: 1341/3.

(3) كلُّ مَن خرج على الإمام الحق الذي اتّفقت الجماعة عليه يسمّى خارجيًّا، سواءٌ أكان الخروج في أيام الصحابة على الأئمّة الراشدين، أم كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. ينظر: الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني: 113/1.

(4) المهلّب بن أبي صفرة العتكي: القائد المشهور الذي انتُدِبَ لقتال الأزارقة (فرقة من الخوارج)، قيل: إنّه قاتلهم قرابة تسعة عشر عامًا لقي فيها منهم الأهوال، ثم تمَّ له الظفر عليهم، توفي سنة (83هـ). ينظر: الأعلام: 315/7-316.

(5) البيت من الرجز، وهو لرجلٍ خارجيٍّ من مراد. ورواية البيت فيها اختلاف عمّا ورد في الكامل على ما سأذكر في مناسبة الرجز، ومناسبتُهُ أنّ الخوارج كانت تقاتل على القدح يؤخَذُ منها والسوط والعلق الخسيس أشدَّ قتال، وسقط منهم في بعض أيّامِهم رمحٌ لرجلٍ من مراد من الخوارج فقاتلوا عليه حتى كثر الجراح والقتل، وذلك مع المغرب، والمراديُّ يرتجز:

اللّيـــلُ ليـــلٌ فيـــه ويـــلٌ ويـــلُ وســـالَ بـــالقومِ الشُّـــراةِ السَّـــيْلُ

فلمّا عَظُمَ الخطب فيه بعث المهلّب إلى المغيرة قائلاً: (خَلِّ لهم عن الرمح، عليهم لعنةُ الله)، فخلوا لهم عنه. ينظر: الكامل: 1341/3، والعقد الفريد: 186/1.

(6) ورد في كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: 220 أنّ قطربًا قال: «نَهارٌ أنْهَر ولَيْلٌ أَلْيَل وليلةٌ ليلاء: لتأكيد شدّتها».

(7) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع (ت216هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 90 فما بعدها، وإنباه الرواة: 197/2 فما بعدها، وبغية الوعاة: 112/2 فما بعدها.

(8) لم أقف عليه.

(9) ذكر أبو العلاء المعري في كتابه الفصول والغايات: 340 نصًّا قريبًا من نصّ الأصمعي، إذ ورد فيه: «كما قال قائلُ العرب: غيثٌ ثَعْدٌ مَعْدٌ، كأفخاذِ نساءِ بني سَعْدٍ، تأكلُ منها النابُ وهي تَعْدُ».

الرواية بإسكان الدال[1]، فالثعد: الليّن الغضّ، والمعد إتْباع[2] في بعض الأقوال[3]، وهو من باب قولهم: (عطشان نطشان)[4].

فإنْ قيلَ: فلِمَ سَلَبَ هذه الألفاظ مستحقّها من الإعراب والتنوين؟

قيل: يحتملُ وجهين: أحدهما: أنّ هذه الألفاظ لـمّا تردّد إعرابُها بين نصبٍ وخفض[5] أجراها مُجرى القوافي المقيّدة فأسكنها لذلك.

الآخر: أنّه لـمّا رأى من المرعى[6] ما أعجبه وملأ/8و/ فؤادَهُ سرورًا آثَرَ أن يوصلَ المسرّةَ والفرحَ على صفة السرعة إلى قلوب مرسليه وهم أهلُهُ وبنو عمِّهِ، فلشدّةِ حرصِهِ على ملاحظة هذا المعنى حذف الإعراب[7] والتنوين، وهذا لطيف كما تراه[8].

(1) ورواها ابن دريد في كتابه وصف المطر والسحاب: 53: «رأيتُ غيثًا ثَعْدًا مَعْدًا، متراكبًا جَعْدًا، كأفخاذ نساء بني سعد، تشبعُ منها النابُ وهي تعدو»، وذكر أنّه خصَّ نساءَ بني سعدٍ لِغِلَظِ أفخاذِهِنّ.

(2) ينظر: الصحاح: (ثعد)، والإتباع والمزاوجة لابن فارس: 40.

(3) وبعضهم قال: المَعْد: الكثير اللحم الغليظ. ينظر: المخصص: 219/4.

(4) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 133/1، وتهذيب اللغة (عطش)، والإتباع والمزاوجة: 50. وفي الأصل: (عطشان لطشان)، وكذلك في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 5755/9.

(5) يقصد بالمنصوبة لفظتي (ثعد ومعد)، ويقصد بالمخفوضة لفظة (سعد).

(6) في الأصل: (المرعا).

(7) في الأصل: (الأعراف).

(8) تكمن هذه اللطيفة في اجتماع الوجهين المذكورين وفيهما فائدة لفظية وفائدة معنوية.

[تأويل الآية المشكلة الثانية]

قوله عز وجل في آية الربا: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ[1]، الإشكال فيه من وجهين:

الأولمنهما: أنّه سبحانه وتعالى أوجبَ العقوبةَ المذكورة في أول الآية على القول، والقول لا يجب عليه العقوبة في غالب الأمور إلا بمقارنة النية والاعتقاد.

والوجهالثانيمن وجهي الإشكال: حَمْل الأصل على الفرع في قوله:چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ، والوجه أنْ يكون اللفظ: (إنّما الربا مثلُ البيع) ليُحمَلَ الفرعُ على الأصل.

الجواب والله الـمُنطِقُ الموفِّق: أنّ القول في الآية الأولى قد قارنه الاعتقاد والنيّة؛ لأنّه يُحكى عن بني ثقيف[2] وكانوا أصحاب رِبًا قبل نزول الآية فقالوا هذا درْءًا للتحريم؛ ليستمرّوا على ما كانوا عليه قبل نزول الآية[3]، وقد نطق القرآن المجيد بالتكفير على القول المقرون بالنية والاعتقاد المنصوب للعدوان والعناد، قال سبحانه وتعالى:چگ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻچ[4]، فهذا كما تراه تكفيرٌ لقائل هذا القول؛ إذ كان مقرونًا بالنيّة والاعتقاد، ولهذا نظائر وفيما أوردناه كفاية[5].

وأمّا الوجه الثاني وهو حَمْل الأصل على الفرع في قوله: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ، فعنه جوابان:

أحدهما: أنّ مثل هذا قد ورد، فإنّ سيبويه[6] /8ظ/ قد حمل البناء في الفعل المضارع إذا اتّصل به ضمير النسوة في قوله: (يفعلْنَ) على (فَعَلْنَ)[7]، وهذا لفظٌ ماضٍ- أعني فَعَلْنَ- وهو فرعٌ على المستقبل، فقد حَمَلَ البناء الأصل على الفرع. ومثلُهُ قولُ الفرّاء[8] في الفعل إذا أُسنِدَ إلى فاعلٍ واحد نحو قولِكَ: (قامَ،

---

(1) سورة البقرة: من الآية 275.

(2) ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: 148/1.

(3) ينظر: تفسير الماوردي (النكت والعيون): 348/1، والبحر المحيط: 707/2.

(4) سورة المائدة: من الآية 17، ومن الآية 72.

(5) قال تعالى:چ چ چ چ ڍ ڍ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ک ک ک ک گ گ گ چ [سورة النحل: 106]، وينظر: كتاب الإيمان (معالمه وسننه واستكماله ودرجاته) للقاسم بن سلام: 53.

(6) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ). تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: 38 فما بعدها، والفهرست: 74 فما بعدها، ونزهة الألباء: 54 فما بعدها.

(7) ينظر: الكتاب: 20/1.

(8) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 81-84، وإنباه الرواة: 7/4، فما بعدها، والأعلام: 138/5-139.

وأكرمَ): إنّ فتحتَهُ محمولة على قولك في التثنية: (قامَا، وأكرَمَا)[1]، فهذا أيضًا حَمْلُ الأصل على الفرع؛ لأنّ الواحد قبل التثنية.

والوجهالثاني- وهو الصحيح المعتمد عليه- أنه من باب المقلوب، فالأصلُ فيه: (إنّما الربَا مثلُ البيعِ)[2].

[القلب وأنواعه في اللسان العربي]

والقلب كثير في كلام العرب، والقرآنُ- جلَّ منزلُهُ- جاء على متعارَفِهم ومتغايرِ ألفاظهم ومتداولِها بينهم، فممّا جاء في القرآن من المقلوب قوله عز وجل: چڱ ڱ ڳ ڳ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھچ[3]، تقديرُهُ في أحد الأقوال المذكورةِ فيه: لَهُ معقِّباتٌ مِن أمرِ اللهِ يحفظونه[4]، فهذا من المقلوب، ومنه قوله سبحانه:چ ے ۓ ڭچ[5]، أصلُهُ: فجعله أحوى[6] غثاءً[7]؛ لأنّ المرعى يسودُّ في مستقبل الصيف وانقطاع الندى[8] عنه، ثم يجفّ فينتثر فيحمله السيل، فحينئذٍ يصير غثاءً. وفي القرآن المجيد مواضعُ من هذا الباب تركنا ذكرها حذرَ الإسهاب[9]، وفيما أوردنا منه كفايةٌ للفَطِنِ اللَّقِن.

وأمّا الشعر فهو فيه كثير، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون في الكلمة الواحدة، فيتقدَّمُ بعضُ حروفِها /9و/ على بعضٍ لإقامةِ الأوزان.

والآخر: أنْ يأتيَ في جملةِ كلامٍ فيتقدّم المفعول ويتأخر الفاعل وبالعكس أيضًا،

---

(1) ينظر رأيه في: الهمع: 193/1.

(2) هذا من باب قلب التشبيه الذي يُقصَدُ به المبالغة، قال الزركشي: «... فَيُقْلَبُ التَّشْبِيهُ وَيُجْعَلُ الْمُشَبَّهُ هُوَ الْأَصْلَ وَيُسَمَّى تَشْبِيهَ الْعَكْسِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى جَعْلِ الْمُشَبَّهِ مُشَبَّهًا بِهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ مُشَبَّهًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: چ ڐ ڎ ڎ ڌ ڌچكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الرِّبَا لَا فِي الْبَيْعِ لَكِنْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ وَتَجَرَّؤُوا إِذْ جَعَلُوا الرِّبَا أَصْلًا مُلْحَقًا بِهِ الْبَيْعُ فِي الْجَوَازِ وَأَنَّهُ الْخَلِيقُ بِالْحِلِّ». البرهان في علوم القرآن: 427/3.

(3) سورة الرعد: من الآية 11.

(4) هو قول الفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء: 60/2، والتفسير الكبير: 18/19.

(5) سورة الأعلى: 5.

(6) في الأصل: (أحوا).

(7) ينظر: النكت في القرآن الكريم للمجاشعي: 551، والبرهان في علوم القرآن: 280/3.

(8) في الأصل: (الندا).

(9) ومنه قوله تعالى: چ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئاچ[سورة القصص: 76]، وإنَّما العصبة أولُو القوَّة تَنوء بالمفاتيح، وفي غير القرآن قولهم: (أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي)، وإنما هو إدخال الإصبع في الخاتم. ينظر: الصاحبي: 153-154، وفقه اللغة وسر العربية: 263، والبرهان في علوم القرآن: 279/3-282.

والغرض فيه تصحيح القوافي، وسترى[1] كلًّا مذكورًا في موضعه إن شاء الله تعالى. فأمّا ما جاء منه في الكلمة الواحدة فنحوُ قولِ الشاعر:

لاثٍ بهِ الأشاءُ والعُبْرِيُّ[2]

أصلُ هذه الكلمة: (لايث)[3]، فقُلِبت الياء بعد الثاء فصار: (لاثي)، على وزن (قاضي)، ثم لَحِقَتْه علامةُ الصرف[4] فحُذِفت الياءُ بعد حذفِ حركتِها[5]، ولولا هذا الحذف لم يستقم له الوزن في الرجز. ومنه قوله عزَّ وجلّ: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[6]، أصلُهُ: (هائر)[7]، ففُعِلَ به من القلب والحذفِ ما ذكرناه.

وقال الآخر:

مَرْوانُ مروانُ أخُو اليَوْمِ اليَمِي[8]

أصلُ هذا أنْ يكون اللفظُ به: (يَومٌ أَيْوَم[9])، كما قالوا بإزائه: (ليلٌ أَلْيَل)[1]، فحُذِفت همزة (أفْعَل) منه؛ لأنّها زائدة لمعناها، فتحرّكت الياء التي كانت ساكنة بعد

---

(1) في الأصل: (وسترا).

(2) البيت من الرجز، وهو للعجّاج في ديوانه: 490/1. الأشاء: صغار النخل، والعُبري: السِّدر البرّي، واللائث واللاثي: الذي يحيط به ويدور حوله. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 352/2.

(3) ما ذكره العلماء هو (لائث) بالهمز لا بالياء، ثم أصله واو وليس ياء من (لاثَ يلوثُ)، قال سيبويه: «إنّما أراد (لائثٌ)، ولكنه أخّر الواو وقدّم الثاء». الكتاب: 466/3. وينظر: العين: (لوث)، وتهذيب اللغة: (عاق) و(لوث)، 93/15، ولسان العرب: (لثي).

(4) علامة الصرف هي التنوين، والتنوين ثقيل على الياء.

(5) ما ذكره الفزراني هو من باب القلب، لكن هذا القلب ليس بالطريقة التي ذكرها هوَ، وينبغي أن تكون الطريقة على النحو الآتي: أصلُ (لاثٍ) هو (لائثٌ)، وأصلُ الهمزة واو، ثُم قُدِّمت الثاء على الواو فصار (لاثِو)، ثم قُلبت الواو ياءً لتطرُّفِها إثرَ كسرة، ثم أُعلَّ إعلالَ (قاضٍ). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 128/3 (هامش 1).

(6) سورة التوبة: من الآية 109.

(7) ورد في اللسان: (هور): «هارَ البناءُ هَوْرًا: هَدَمَهُ، وهارَ البناءُ والجُرفُ يَهُوْرُ هَوْرًا وهُؤُوْرًا فهو هائِرٌ وهارٍ، على القلب». فأصل الهمزة واو وليس ياء. وينظر: العين: (هور)، ومعاني القرآن للأخفش: 366/1، وجامع البيان: 492/14، ومعاني القرآن وإعرابه: 470/2، وقال ابن الأثير في النهاية: 281/5: «يُقَالُ: هُو هَارٍ، وهَارٌ، وهَائِرٌ، فأمَّا هَائر فَهُوَ الأصْلُ، مِنْ هَارَ يَهُورُ. وأمَّا هَارٌ بِالرَّفْعِ فَعلى حَذْفِ الهَمْزَة. وأمَّا هَارٍ بالجَرّ، فَعَلى نَقْل الهَمْزة إِلَى مَا بَعْدَ الرَّاء، كَمَا قَالُوا فِي (شَائِكِ السِّلاح): (شَاكِي السِّلاح)، ثُمَّ عُمِل بِهِ مَا عُمِلَ بالمَنْقُوص، نَحْوُ: (قاضٍ ودَاعٍ)».

(8) الشاهد من الرجز، وهو من شواهد سيبويه: 380/4، وهو للأخزر الحِمّاني كما في لسان العرب: (كرم)، وتمامه:

مَـــــرْوانُ مَـــــرْوانُ أَخُـــــو اليَـــــوْم اليَمِـــــي
لِيَـــــــــوْمِ رَوْعٍ أو فَعـــــــــالِ مَكْـــــــــرُمِ

(9) في الأصل: (أيْ وَم).

الهمزة بحركة المحذوف، ثم قُلِبَت الواو بعد الميم وانكسرت الميم فانقلبت الواو التي بعدها ياءً[2]، ولولا هذا العمل لم تصحّ القافية، وهو رجزٌ أيضًا.

وقال الآخر:

لَقَــدْ لَقِيَــتْ قُرَيْظَــةُ[3] مــا سَــآها وحَــــــلَّ بِـــــدارِهِم ذُلٌّ ذَليـــــلُ[4]

أصلُهُ: (ساءَها)[5]، فقدّم الهمزة على الألف، ولو جاء به على الأصل لم يستقم له الوزن. وقال الآخر:

تَكَــادُ أَوَالِيْهــا تَفَــرّى[6] جُلُودُهــا ويَكْتَحِــلُ التــالي بثُــرْبٍ وجَنْــدَلِ[7]

/9ظ/ أصلُهُ: (أوائلها)[8]، فقُلِبَ لِما ذكرناه قبلُ.

وقال الآخر:

وكُــلُّ خَلِيْــلٍ رَاءَنِــي فَهــوَ قائــلٌ مِــن أجْلِــكِ هــذا هَامَــةُ اليَــوْمِ أو غَــدِ[9]

أصلُهُ: (رَآني)[10]، فقدّم الهمزة وأخّر الألف.

وقال الآخر:

وَنَبْلِـــيْ وَفُقَاهـــا كـــــ عَرَاقِيـــبِ قَطًـــا طُحْـــلِ[11]

أصلُها: (فُوقها)[1]، فقدّم القاف وأخّر الواو، فانقلبت الواو ألفًا لعلةٍ أوجَبَتْ

=

(1) العرب تقول: دَهْرٌ دَهارير، أي: شديد، وتقول: ليلةٌ ليلاء، ونَهارٌ أَنْهَر، ويَوْمٌ أَيْوَم، وسَاعةٌ سَوْعاء. ينظر: الصحاح: (دهر).

(2) ما ذكره اللغويون في هذا الشاهد مخالف لتوجيه الفزراني، فلفظة (اليمي) حصل فيها قلب، وأصلُها: (اليَوِم) بكسر الواو، فأُخّرت الواو وقُدّمت الميم ثم قُلبت الواو ياءً لأنها صارت طرفًا. ينظر: العين: (ثاي)، والكتاب: 380/4، والأصول في النحو: 339/3، وتهذيب اللغة: (ثأى)، والصحاح: (يوم)، والمحكم والمحيط الأعظم: (يوم).

(3) في الأصل: (قريضة).

(4) البيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه: 467/3، وهو لكعب بن مالك في ديوانه: 259.

(5) ينظر: الكتاب: 467/3، والمحكم والمحيط الأعظم: (سأو).

(6) في الأصل: (تفرّا).

(7) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمّة في ديوانه: 35 برواية:

تَكـــــادُ أواليهـــــا تُفَـــــرّي جُلودَهـــــا وَيَكتَحِـــلُ التـــــالي بِمُـــــوْرٍ وَحاصِـــــبِ

(8) ينظر: سر صناعة الإعراب: 743/2، والمحكم والمحيط الأعظم: (وول).

(9) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزة في ديوانه: 435.

(10) ينظر: الكتاب: 467/3، واللسان: (رأي).

(11) البيت من الهزج، وهو للفند الزمّاني في شعره: 23، والطُّحل: لونٌ كلون الطحال. ينظر: جمهرة اللغة: (طحل).

ذلك[2]، ولهذا نظائر[3].

وأمّا الضرب الثاني من القلب في جملة الكلام فنحوُ قول الشاعر:

حتّى لَحِقْنا بِهِمْ تُعْدِي فوارسُنا كأنّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلا[4]

فنصب (الآل) وهو فاعلٌ في الأصل، ورفعَ الضمير المستكنّ، وهو ضمير (الرَّعْن)، وأصلُهُ أن يكون مفعولاً، وتقدير الكلام: كأنّنا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُهُ الآلُ[5]، فالأول هو الفاعل في الأصل؛ لأنّه هو الذي يَرفعُ الشخوص في أول النهار وآخره للمسافرين في أسفارهم، والرعن مفعولٌ غير فاعل في الأصل، فقلبَ كما تراه.

ومن ذلك قول الآخر:

وقدْ جَعَلَنا في وَضِيْنِ الأَحْبُلِ
جَوْزَ خُفَافٍ قَلْبُهُ مُثَقَّلِ[6]

فهذا أيضًا من المقلوب في أحد احتماليه[7]، وذلك أنّكَ جعلتَ (خفافًا) صفةً للموصوف المحذوف، كأنّ التقدير فيه: جوزَ بعيرٍ خفافٍ، ويبقى[8] (قلبه مثقل) من باب المقلوب، أي: مثقلٍ قلبُهُ، هذا أولى وأوجَهُ من أن يجعل (خفافًا) للقلب و(مثقّل)

=

(1) الفُوْقُ من السهم: موضع الوتر، يُجمَعُ على (أفْواق وفُوَق). و(فُقًا) مقلوب (فُوَق). ينظر: تهذيب اللغة: (فاق)، والمحكم والمحيط الأعظم: (فوق).

(2) العلة في قلب الواو ألفًا: أنّ العين (الواو) قُلبتْ إلى موضع اللام (القاف) وحُرّكت الواو، فلمّا تحركتْ وانفتح ما قبلها وجب قلبُها ألفًا. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 2/1، وخزانة الأدب للبغدادي: 178/7.

(3) ينظر: أدب الكاتب: 494.

(4) البيت من البسيط، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه: 125 برواية: (حتى لحقناهُمُ). والرعن: أنفٌ من الجبل. والقف: الجُبيل الصغير. والآل: الذي تراه في أول النهار وآخره كأنّه يرفع الشخوص. ينظر: أدب الكاتب: 28، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 100. أو هو شيء كالسراب يراه الناظر مع حرارة الشمس معلّقًا بين السماء والأرض تنعكس عليه صور ما أمامه، فيراها الناظر معلّقة.

(5) ينظر: أدب الكاتب: 28-29، والخصائص: 136/1.

(6) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: 202. الوضين: نِسعة عريضة تُعمل من أدَم مثل الحزام، والأحبُل: جمع حبل، والجوز: الوسط، والخُفاف: الخفيف، والمثقل: الثقيل. ينظر: شرح أبيات سيبويه: 197/2.

(7) يحتمل هذان البيتان معنى التقديم والتأخير الذي ذكره الفزراني، وذلك بجعل الخفّة للجسم والثقل للقلب، فمعنى (قلبه مثقلِ): (مثقلٍ قلبُهُ)، وبهذا المعنى يكون البعير موصوفًا بالخفّة في السير والطمأنينة والوقار في القلب. أمّا المعنى الثاني فيكون بجعل الخفّة للقلب بمعنى أنّه ذكيٌّ حادّ، وجعل الثقل للجسم، أي إنّه ضخم عظيم. وفي هذا المعنى لا شاهد في البيت، فلا تقديم ولا تأخير. ينظر: شرح أبيات سيبويه: 197/2.

(8) في الأصل: (ويبقا). بنقط القاف فقط من دون الياء والباء.

للبعير[1]؛ لأنّك على هذا التقدير تفصِل /10و/ بين الصفة التي هي (مثقّل) وبين الموصوف المحذوف وإنْ كان المفصول به من سبب الموصوف؛ لأنّه يؤدي إلى أن يجتمع في البيت ضرورتان مكروهتان، إحداهما: حذف الموصوف[2]، والأخرى: الفصل بينهوبين صفته[3]. فَجَعْلُهُ من باب المقلوب أولى وأبعد من الضرورة[4]، فيصير كما قال امرؤ القيس[5]:

فَقِلْ في مَقِيْلٍ نَحْسُهُ متغَيِّبِ[6]

أراد: (متغيّب نحسُهُ)، فقلب كما تراه لصحّة القافية[7].

ومثله قول الآخر:

---

(1) تقديره: (جوز بعيرٍ مثقلٍ خفافٍ قلبُه)، فلفظ (بعير) هو الموصوف المحذوف، و(مثقل) صفة له، فُصِلَ بينهما بقوله: (خفاف قلبُهُ) المتعلق بالموصوف المحذوف.

(2) حذف الموصوف ليس من الضرورات المكروهة، بل يجوز حذفه في النثر والشعر بشرط وجود الدليل، قال ابن جني في الخصائص في ضابط حذف الموصوف: 368/2: «... وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قامَ الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث». ومن أمثلة حذف الموصوف في غير الضرورة قوله تعالى: ﴿ڱ ڱ ڳ ڳ ۀ ۀ ہ ہ ﴾ [سورة النساء: 159] ذكر هذا الموضع سيبويه، وذكر أنه سمع بعض مَن يُوثق بعربيته يقول: (ما منهم مات حتى رأيتُهُ في حالِ كذا وكذا)، وقدّره بـ (ما منهم واحدٌ مات). ينظر: الكتاب: 345/2 فما بعدها، وفي مغني اللبيب: 816-818 شواهد قرآنية وشعرية كثيرة على حذف الموصوف، فلا داعي للقول بأنّها ضرورة مكروهة.

(3) ذكر ابن عصفور أنّ الفصل بين الصفة والموصوف بفاصل معمول للموصوف، أي من سببه جائز في الكلام وليس مختصًّا بالشعر، وذلك كقوله تعالى: ﴿ے ے ۓ ۓ﴾ [سورة ق: من الآية44]، أي: حشرٌ يسيرٌ علينا. ينظر: ضرائر الشعر: 160-161.

(4) وكذلك تقديم المرفوع (الفاعل ونائبه) على رافعه من خصائص الشعر، فهو أيضًا ضرورة.

(5) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: 107/1 فما بعدها.

(6) الشاهد من الطويل، وهو عجز بيتٍ لامرئ القيس في ديوانه: 401/1، وتمامه:

فَظَلَّ لَنا يَومٌ لَذِيذٌ بِنِعمَةٍ فقِلْ في مَقِيْلٍ نحسُهُ متغيِّبِ

(7) قال السكري في شرح هذا البيت: «أراد: فقل في مقيل متغيبٍ نحسُهُ، وهو من كلام الشعر»، فعَدَّهُ من الضرورات. ديوان امرئ القيس وملحقاته: 401/1. وأنكر الفرّاء ـ فيما نُقِل عنه ـ أن يكون لفظ (متغيّب) مجرورًا، وجعله مرفوعًا؛ لأنّه لا يمكن أن يردّ على (المقيل)، كما لا يجوز: (مررتُ برجلٍ أبوه قائمٍ). ينظر: الصحاح: (غيب)، واللسان: (غيب). وذكر السمين الحلبي أنّ لفظ (متغيبِ) المجرور أصله: (متغيّبيّ) بياء النسب، نسبةً إلى الصفة، ثُمّ خُفِّف، وذكر أنّ الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل، فهو عندهم جائز. ينظر: الدر المصون: 28/11. ويبدو أنّ أقرب التوجيهات إلى الصواب توجيه الفزراني.

غَـدَاةَ أَحَلّـتْ لِابـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً حُصَـيْنٍ عَبِيْطَـاتُ السَّـدائِفِ والخَمْـرُ[1]

هكذا رواه يونس بن حبيب[2] بنصب (الطعنة) ورفع (عبيطات) و(الخمر)، وهذا أيضًا على القلب، والأصل: أن تكون (الطعنة) مرفوعة؛ لأنّها هي المحلِّلة للخمر لا كما أُنشد البيت، وإنما دعاه إلى ذلك- أعني القلب- إرادته تصحيح القافية؛ لأنّ القصيدة رائيّة مرفوعة، وهذا مذهب من مذاهب العرب في الجاهلية، كان أحدهم إذا كان له ثأر عند واترٍ له[3] حَرَّمَ على نفسه شُرب الخمر أو أكْلَ اللحم أو مضاجعة النساء ومسّ الطِّيب حتى يُدرِكَ ثأرَهُ، فإذا أدركَهُ حَلَّ له ما كان حرَّمَهُ على نفسه، كما قال:

حَلّـتِ الخَمْـرُ وكَانـتْ حَرَامًـا وبِـلَأْيٍ مـا أراهـا تَحِـلُّ[4]

فهذا يكشف لك معنى[5] الذي ذكرناه.

وحُكِيَ عن الكسائي[6] أنّه قال: قالَ لي يونُسُ يومًا: كيفَ تُنشِدُ هذا البيت؟ أو قال: كيف تَروِيهِ؟ وأنشد:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أصرَمَ... البيت

قال[7]: فقلتُ: (غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السدائفِ) تَمّ الكلامُ هاهنا، ثم قال[8]: (والخمرُ)، فكأنّه أراد:وحَلَّتْ[9] له الخمرُ. قال: فاستحسنَ/10ظ/ هذا واستجاده، ثم قال[10]: إنّما أنْشَدَنِيْهِ الفرزدقُ[1] بنصب (الطعنة)،

---

(1) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح ديوانه: 422/1. والعبيط: اللحم الطري، والسدائف: سمين السنام وغيره، مما غلب عليه السمن. وكان حصيب بن أصرم قد قُتِلَ له قريب، فحرّمَ على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم العبيط، حتى يقتل قاتله، فلمّا طعنه وقتله حلّت له الخمر وأكل اللحم. الحلل في شرح أبيات الجمل: 279.

(2) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري (ت182هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 47، وبغية الوعاة: 365/2، والأعلام: 261/8.

(3) الوِتْر: ظُلامةٌ في دم. ينظر: العين: (وتر).

(4) البيت من المديد، وهو منسوب إلى الشنفرى وغيره وهو في ديوانه: 88، برواية: (ألَمَّتْ) بدل (أراها). وفي نسبة القصيدة التي منها هذا البيت خلاف، فصل القول فيه الشيخ أبو فهر محمود محمد شاكر في كتابه (نمط صعب ونمط مخيف): 47 فما بعدها.

(5) في الأصل: (معنا).

(6) هو أبو الحسن عليّ بن حَمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي (ت189هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 58-64، وبغية الوعاة: 162/2-164.

(7) أي: الكسائي.

(8) أي: الشاعر (الفرزدق).

(9) في الأصل: (دخلت).

(10) أي: يونس.

ورفع ما بقي من البيت على القلب، وما ذكرتَهُ أنتَ أقْعَدُ في صناعةِ الإعراب[2].

ولهذا- أعني القلب- في جملة الكلام نظائر يكثُرُ عددُها في الشعر القديم والمُحْدَث، أضْرَبْنا عن ذكره اختصارًا.

فأمّا قولُهُم: (عَمِيْق ومَعيق)، و(لقمَ الطريقَ وملَقَها)، و(جَذَبَ وجبذَ)،و(طِبِّيخ وبِطّيخ) في أشباه لهذا كثيرة ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين[3]، فأمّا الكوفيون فيجعلونه من باب المقلوب[4]، وأمّا البصريون فيجعلونها لغتين[5]، وليس هذا موضع

=

(1) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (ت110هـ). تنظر ترجمته في: معجم الشعراء: 486/1، والأعلام: 93/8.

(2) تنظر الرواية في: الكامل: 476/1، وعلّق المبرّد في نهاية الرواية قائلاً: «والذي ذهب إليه الكسائي أحسنُ في محض العربية، وإنْ كان إنشادُ الفرزدقِ جيّدًا»، وينظر: غريب الحديث للخطّابي: 356/1-357، والحلل في شرح أبيات الجمل: 279.

(3) ذهب الفزراني ومن قبله النحّاس في شرح القصائد إلى أنّ الخلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين، وذهب بعضهم إلى أنّ الخلاف بين النحاة واللغويين، فاللغويون يذهبون إلى أنّ كلَّ ما ورد من هذه الألفاظ هو من باب القلب، أمّا النحاة فيجعلون لذلك ضابطًا. قال أبو بكر بن دريد في الجمهرة: 1254/3: «باب الحروفِ التي قُلِبتْ وزَعَمَ قومٌ من النحويين أنّها لغات، قال أبو بكر: وهذا القولُ خلافٌ على أهل اللغةِ والمعرفة، يُقال: جَذَبَ وجَبَذَ، وما أطْيَبَهُ وأيطَبَه...»، وينظر: درّة الغوّاص: 228.

ويبدو أنّ الخلاف الحاصل لا يتعلق بمذهبِ بصريينَ أو كوفيين، ولا بمذهبِ لغويين أو نحويين، بدليل ما قاله سيبويه في الكتاب: 381/4: «وأما (جَذَبْتُ وجَبَذْتُ) ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حدته»، وقال الفراء في معاني القرآن: 124/2: «وسمعتُ بعضَ قُضاعةَ يقول: (اجتحى ماله)، واللغةُ الفاشيةُ: (اجتاحَ ماله)»، فمذهبُ شيخ البصريين أنه ليس من باب القلب في شيء، ومذهب شيخ الكوفيين أنّه لغة. أمّا أهلُ اللغة فأكثرُهم يقول بأنّ هذه الظاهرة من باب القلب، وذهب ابن درستويه إلى إنكار هذه الظاهرة. ينظر: المزهر: 371/1، وذهب ابن سيده في المحكم إلى ما ذهب إليه النحاة، فقال فيه: 365/7: «جَبَذَ جَبْذًا: لغةٌ في جَذَبَ، وظنّه أبو عُبَيدٍ مقلوبًا عنه، وليس ذلك بشيء». لذا فالحكم بأنّ في هذه الظاهرة خلافًا بين الكوفيين والبصريين ليس له سند، والحكم بأنّ فيها خلافًا بين اللغويين والنحويين فيه تساهل.

(4) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: 339/1-340، إذ قال النحّاس: «شاكي السلاح: بمعنى شايك، ثم أخّر الياء... وهذا القلب الصحيح عند البصريين، وأمّا ما يسميه الكوفيون القلب نحو: (جبذ وجذب) فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان، وليس بمنزلة (شاكٍ وشايك)...».

(5) ينظر: العين: 96/6، وورد فيه: «الجَبْذُ لغةٌ في الجَذْبِ»، والكتاب: 481/3، وورد فيه: «وأمّا (جَذَبْتُ وجَبَذْتُ) ونحوه فليس فيه قلب، وكلُّ واحدٍ منهما على حدتِهِ؛ لأنّ ذلك يطّرد فيهما في كلِّ معنى، ويتصرّف الفعل فيه». وينظر ضابط القلب عند البصريين في: الخصائص: 69/2-70، والمزهر: 371/1، وورد فيه: «إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدرًا لئلا يلتبس بالأصل بل يُقتَصَرُ على مصدر الأصل ليكون شاهدًا للأصالة نحو: (يَئِسَ يَأسًا)، و(أَيِسَ) مقلوبٌ منه ولا مصدرَ له، فإذا وُجِدَ المصدرانِ حَكَمَ النُّحاةُ بأنّ كلَّ واحدٍ من الفعلين أصلٌ وليس بمقلوبٍ من الآخر، نحو: (جَبَذَ وجَذَبَ)»، وينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية: 28-32.

الانتصار لأحد القولين، والله أعلم[1]. 10/ظ

(1) انتهى الكتاب هاهنا. وذكر الناسخ بعد ذلك اسمه قائلاً: «كتبَهُ لنفسه محمد بن عبد الواحد المقدسي، بلغت قراءة على مُسِيمِنا بهجة الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الفزاني النحوي. والحمدُ لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الإتباع والمزاوجة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
2. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
3. أخبار النحويين االبصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1966.
4. الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.
5. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
6. أصول السرخسي، محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (ت483هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
7. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988.
8. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1984.
9. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا (ت475هـ)، أبو بكر معين الدين ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت629هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ.
10. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992.
11. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1982.
12. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1961.

13. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت794هـ)، دار الكتبي، ط1، 1994.
14. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
15. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1957.
16. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
17. البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت539هـ)، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمّار، عمّان، ط1، 2002.
18. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي (ت558هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط1، 2000.
19. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني مرتضى الزَّبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
20. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993.
21. تاريخ دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن (ت571هـ)، تحقيق: عمرو (بن) غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1998.
22. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
23. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، د.ت.
24. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
25. تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت510هـ)، حققه وخرّج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وصاحباه، دار

طيبة، ط4، 1997.
26. تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن (ت741هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
27. تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت373هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
28. تفسير السمعاني (تفسير القرآن)، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي (489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997.
29. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله الحَمِيدي (ت488هـ)، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنّة، القاهرة، ط1، 1995.
30. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
31. تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود (بن) عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
32. التكملة لوفيات النقلة، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984.
33. التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، منشورات وزارة المعارف، بغداد، ط1، 1962.
34. التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، أبو محمد عبد الله بن برّي المصري (ت582هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ط1، 1980.
35. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.
36. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2001.

37. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000.
38. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 2003.
39. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد (ت321هـ)، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.
40. الحجة للقراء السبعة، أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1987.
41. الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة، القاهرة، 1979.
42. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.
43. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط4، د.ت.
44. درّة التنزيل وغرّة التأويل، أبو عبد الله محمد الخطيب الإسكافي (ت420هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2001.
45. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.
46. ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1995.
47. ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، 1981.
48. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000.
49. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان حمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1986.
50. ديوان ذي الرُّمّة، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.
51. ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك)، جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996.

52. ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، بغداد، ط1، 1968.
53. ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1971.
54. ديوان عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، 1971.
55. ديوان كُثَيِّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971.
56. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966.
57. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.
58. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998.
59. ذيل تاريخ مدينة السلام، أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدُّبَيْثي (ت637هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006.
60. ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَّلامي الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2005.
61. الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط1، 1940.
62. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.
63. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992.
64. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1985.
65. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، القاهرة، 1974.
66. شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري، تحقيق:

عبد الستّار أحمد فرّاج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1965.
67. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
68. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ومكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1983.
69. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996.
70. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت686هـ)، مع شرح شواهده، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
71. شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت338هـ)، تحقيق: د. أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.
72. شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.
73. شعر أبي حيّة النميري، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975.
74. شعر الفند الزمّاني، صنعة: د. حاتم صالح الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد 37، ربيع الأول 1407هـ، كانون الأول 1986م.
75. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.
76. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1999.
77. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (بن) زكرياء القزويني الرازي (ت395هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
78. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري

(ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ.
79. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
80. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
81. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
82. طبقات اللغويين والنحاة، تقي الدين ابن قاضي شهبة الشافعي (ت851هـ)، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1974.
83. ظاهرة القلب المكاني في العربية (عللُها وأدلّتُها وتفسيراتُها وأنواعُها)، د. عبد الفتاح الحمّوز، دار عمّار، عمّان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.
84. العدّة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين (ت458هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، ط2، 1990.
85. العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
86. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
87. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط2، 1409هـ.
88. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت833هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.
89. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1964.
90. الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، د.ت.
91. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

92. فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
93. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، أبو العلاء المعري (ت449هـ)، ضبطه وفسّر غريبه: محمود حسن زناتي، مراجعة: لجنة إحياء التراث، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
94. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت429هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002.
95. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997.
96. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974.
97. قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، أبو البركات المبارك بن الشعّار الموصلي (ت654هـ)، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.
98. القوافي، القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين التنوخي (ت ق5هـ)، تحقيق: د. عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1978.
99. الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، حققه وعلّق عليه وصنع فهارسه: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997.
100. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
101. كتاب الإيمان (معالمه وسننه واستكماله ودرجاته)، أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي البغدادي (ت224هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2000.
102. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود (بن) عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
103. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، د.ت.
104. الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.
105. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي علاء الدين علي بن

حسام الدين (ت975هـ)، تحقيق: بكري حياني و صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1981.
106. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البرماوي أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم (ت831هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، دار النوادر، سوريا، ط1، 2012.
107. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995.
108. لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
109. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
110. المَثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت637هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ.
111. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت209هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكَين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
112. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1967.
113. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
114. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدَه المُرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
115. المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.
116. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المُرسي (ت458هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم فجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996.
117. مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (ت739هـ)، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.
118. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري

(ت405هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، 1997.
119. المسائل السفرية في النحو، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983.
120. مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1999.
121. مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، أبو بكر عبد الله (بن) محمد بن أبي شيبة (ت235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
122. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، د.ت.
123. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990.
124. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد نجاتي، وعبد الحليم النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980.
125. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت311هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988.
126. معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988.
127. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995.
128. معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت384هـ)، تصحيح وتعليق: أ. د. ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1982.
129. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1994.
130. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1983.
131. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985.

132. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت نحو 168هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979.
133. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979.
134. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.
135. المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمّان، ط1، 2001.
136. الملل والنِّحَل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (548هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.
137. النكت في القرآن الكريم، علي بن فَضّال بن علي بن غالب المُجاشعي القيرواني (ت479هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.
138. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979.
139. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1985.
140. نزهة الألباب في الألقاب، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989.
141. نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)، وقف على طبعه: الأستاذ أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، 1911.
142. نمط صعب ونمط مخيف، أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ومطبعة المدني، مصر، ط1، 1996.
143. نَيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1993.
144. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

145. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000.
146. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت468هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قدّمه وقرظه: أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994.
147. وصف المطر والسحاب وما نعتَتْهُ العرب الرواد من البقاع، ابن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1382هـ- 1963م.
148. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1971.

الفهارس العامّة(1)

1. فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ	111	18
البقرة	ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ	151-152	56
البقرة	ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ	196	18
البقرة	ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ	214	38
البقرة	ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ	275	65
آل عمران	ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ	13	51
آل عمران	ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ	30	55
آل عمران	ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ	191	41
النساء	ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ	28	55
النساء	ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ	82	58
النساء	ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ	171	18
المائدة	ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ	6	45
المائدة	ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ	17، 72	65
المائدة	ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ	73	46
الأعراف	ﭽ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ	12	53
التوبة	ﭽ ﮗ ﮘ ﭼ	109	68
يونس	ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ	65	42
يوسف	ﭽ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ	62	49
يوسف	ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ	62	49
الرعد	ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ	11	67
الرعد	ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ	23-24	42
طه	ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ	52	43
الأنبياء	ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ	48	51
الفرقان	ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ	77	47
الشعراء	ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ	32-34	41
الشعراء	ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ	34-35	39
		35	41
الشعراء	ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ	36	40
النمل	ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ	34	39

(1) هذه الفهارس مقصورة على متن الرسالة فقط.

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
القصص	ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ	9	33
القصص	ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ	34	32
القصص	ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ	48	50
سبأ	ﭽ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ	13	54
سبأ	ﭽ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ	13	52
فاطر	ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ	11	17
غافر	ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﭼ	26	22
الأعلى	ﭽ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ	5	67

2. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فرغ ربُّكَ من أربعٍ	34
الطِّيَرةُ شِركٌ، ولكنّ الله يُذهبهُ عنه بالتوكّل	40
ويلٌ للأعقابِ منَ النّار	45
المَعْدِنُ جُبَار	46
صلاةُ النهارِ عَجْماءُ	47
ربَّنا ولك الحمد	58

3. فهرس القوافي والأرجاز

القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
جوزاؤُهُ	أبو النجم العجلي	الرجز	47
نصيبْ	ثعلبة بن عمرو العبدي	المتقارب	45
متغيِّبِ	امرؤ القيس	الطويل	73
أكدَحُ	تميم بن أبيّ بن مقبل	الطويل	51
عَضُدْ	الكميت الأسدي	الرجز	36
والعهودُ	جرير	الوافر	47
غَدِ	كُثَيِّر عزّة	الطويل	70
واجلوّذا	عمر بن أبي ربيعة	المتقارب	62
مورا	الأحوص الأنصاري	الكامل	52
والخمرُ	الفرزدق	الطويل	73
سرارها	مجهول	الرجز	36
فارسا	العباس بن مرداس	الطويل	37
الآلا	النابغة الجعدي	البسيط	71
ويلُ	رجل خارجي من مراد	الرجز	63

القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
ذليلُ	كعب بن مالك	الوافر	69
تَحِلُّ	الشنفرى	المديد	74
وجَنْدَلِ	ذو الرُّمّة	الطويل	70
طَحْلِ	الفند الزمّاني	الهزج	70
مُثَقَّلِ	أبو النجم العجلي	الرجز	71
وأطعَما	مجهول	الرجز	62
فطيمُها	الأعلم الهذلي	الطويل	35
نُجومُها	كُثَيِّر عزّة	الطويل	45
قُمِ	أبو حية النميري	الطويل	42
عامِها	الطرمّاح	السريع	52
اليمي	الأخزر الحمّاني	الرجز	69
حُقّانِ	مجهول	الهزج	37
والعبرِيُّ	العجّاج	الرجز	68

4. فهرس أقوال العرب

حَسَنٌ بَسَنٌ	61
هو كثيرٌ بَثير	61
جائعٌ نائع	61
ليلٌ أَلْيَل	69
ليلةٌ ليلاء	63
أصبْتُ مرعًى ثَعْدْ مَعْدْ كأفْخاذِ نساءِ بني سَعْدْ	63
عطشان نطشان	64
عَميق ومَعيق	75
لَقَمَ الطريقَ ومَلَقَها	75

جذب وجَبَذَ	75
طِبّيخ وبِطّيخ	75

5. فهرس الأعلام

آدم υ	53
إبليس	53
الأصمعيّ	63
امرؤ القيس	72
بلقيس	39
جرير	47
الزجّاج	39
سليمان υ	53
سيبويه	66
عبد الله بن أحمد (ابن الخشاب)	60
عبد الله بن مسعود τ	40
أبو الفتح بن جنّي	61
الفرّاء	66
الفرزدق	74
فرعون	32
الفزراني	9
الكسائي	74
المبرد	62
المهلّب	63
موسى υ	32
هارون υ	32
يوسف υ	49
يونس بن حبيب	73

6. فهرس الأمم والجماعات والطوائف والقبائل

آل داود υ	54
البصريون	76

بنو ثقيف	65
الجنّ	53
الخوارج	62
الكوفيون	75
النصارى	38
اليهود	38

7. فهرس الكتب

الكامل	52
كتاب المطر	63

8. فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	31
تأويل الآية المشكلة الأولى	32
الشواهد والأدلّة على عود الضمير إلى غير المذكور	34
إجمال على إرادة معنى التفصيل	38
تأويل مشكل قصة فرعون في سورتي الأعراف والشعراء	41
أنواع الحذف وأماكنه	44
العودة إلى أدلة عود الضمير إلى غير مذكور	49
من لطائف الوقف	52
التوكيد وأنواعه في اللسان العربي	60
تأويل الآية المشكلة الثانية	65
القلب وأنواعه في اللسان العربي	67
ثبت المصادر والمراجع	77
الفهارس العامة	93